جامعة عمار ثليجي –الأغواط–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

**الموضوع:**

# أثر تطبيع دول الخليج مع الكيان الصهيوني على الأمن العربي المشترك

مذكرة في إطار مقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

***إعداد الطالبة:***

-تاج منال

***إشراف الأستاذ:***

د/ شويحة يوسف

***لجنة المناقشة***

الأستاذ:.....د/ خليفي رابح.....رئيسا

الأستاذ:..... د/شويحة يوسف.....مشرفا ومقررا

الأستاذ:..... أ/دحماني العيد.....عضوا مناقشا

**السنة الجامعية: 2021/2020**

بسم الله الرحمن الرحيم

# إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى والاله ومن وفى

اما بعد :

الحمد الله الذي وفقني على تثمين الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة نجاح والجهد بفضله تعالى مهداة الى الوالدين الكريمين حفضهما الله وادامهما نورا لدربي

ولكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من اخوة واخوات الى رفيقات مشواري اللاتي قاسماني لحضاته رعاهم الله ووفقهم الى كل قسم علوم سياسية والعلاقات الدولية والى جامعة عمار ثليجي بالاغواط

الى كل من كان لهم أثر على حياتي والى كل من احبهم قلبي ونسيهم قلمي

منال

# تشكر و تقدير

أول مشكور هو الله عز وجل، ثم والداي على كل مجهوداتهم منذ ولادتي إلى هذه اللحظات، أنتم كل شيء أحبكم في الله أشد الحب.

يسرني أن أوجه شكري لكل من نصحني أو أرشدني أو وجهني أو ساهم معي في إعداد هذا البحث بإيصالي للمراجع والمصادر المطلوبة في أي مرحلة من مراحله، وأشكر على وجه الخصوص استاذي الفاضل شويخ يوسف على مساندتي وإرشادي بالنصح والتصحيح كما أن شكري موجه لإدارة كلية العلوم السياسية للمجهودات المبذولة من قبل أساتذتنا الكرام في الجامعة لتوفير أفضل بيئة لتدريس في أفضل الأحوال التي تلائم طلبة العلم

منال

# مقدمة

**مقدمة:**

يعبر التطبيع عن إستراتيجية يسعى الكيان الصهيوني الى تعميمه مع كل الدول العربية، وعلى الرغم من توقيع الكيان الصهيوني اتفاقية سلام مع كلا من مصر والأردن ومنطقة التحرير الفلسطينية ووجود علاقات سرية يرتبط بها الكيان الصهيوني مع عدد من الدول العربية إلا ان الكيان الصهيوني يرى ان علاقاته مع بعض الدول العربية تأتي في نطاق التطبيع السياسي بينما هو يسعى الى بناء علاقات مباشرة وواضحة وعلى كافة المستويات تتجاوز القضية الفلسطينية وتبني فقط على اسس العلاقات والمصالح بين الدول وفي ظل هذا السياق بدأت تظهر تغييرات في الكثير من المواقف العربية خاصة بعد مايعرف بثورات الربيع العربي تشير الى ضرورة وجود علاقات مباشرة بين الدول العربية والكيان الصهيوني، متزامنة مع حالة تجاهل كبير للقضية الفلسطينية بل يتعدى الأمر الى تفكيك علاقات الارتباط مع الفواعل الفلسطينية كالمقاومة الفلسطينية وقطاع غزة.

ونظرا لما تمثله دول الخليج العربي من أهمية كبيرة في العالم العربي فهي البوابة الشرقية للوطن العربي وصاحبة الموقع الاستراتيجي الى جانب انها تمثل نقطة الثراء في الدول العربية لما تمتلكه من ثورات نفطية هائلة سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على دول الخليج العربي خصوصا بعد ان لاحظنا قيام بعض الدول الخليج العربي بالقيام بمناورات عسكرية بينهم وبين الكيان الصهيوني ومنهم من إفتتح مكاتب وقنصليات للكيان الصهيوني ومنهم من راقص الصهاينة على أراضيهم

ومن هنا نستطيع القول إن الكيان الصهيوني يسعى ومن خلال سعيه الحثيث، وانطلاقا من أن القضية الرئيسية هي الأمن من خلال ما يروجه من مخاوف مواطنيه من التهديد العربي الوجودي المحدق به اعتمادا على مسلماته ان هذه المهمة الاساسية من التطبيع هو طمأنة الصهاينة وان هذه المهمة تقع على عاتق العربي والتي تمر عبر الخطوات تطبيعية تثبت ان الكيان الصهيوني ومواطنيه مقبولين في المنطقة بصفتهم جزءا من المنظومة الاقليمية وان

الاعتراف بالكيان الصهيوني وتوقيع اتفاق معه ليس مجرد تكتيك عربي ناجم عن ضعف مؤقت وانما علاقات حية مباشرة وصريحة

**أولا- الإشكالية الدراسة**

إلى أي مدى تؤثر تؤثر المرحلة الجديدة من التطبيع مع الكيان الصهيوني على الأمن العربي المشترك ؟

- **الاسئلة الفرعية:**

1. ما مفهوم كل من التطبيع والأمن ؟
2. كيف تطور التطبيع في إطار الصراع العربي الإسرائيلي ؟
3. ما مضمون إتفاقيات التطبيع العربي الإسرائيلي؟
4. كيف ينعكس التطبيع على الأمن العربي المشترك؟

**ثانيا- أهمية الموضوع:**

تتبدى أهمية هذه الدراسة في موضوعها الحديث الذي فتح على مصراعيه في سنوات العشر الأخيرة رغم أن جذوره زمنيا تعود الى أبعد من ذلك فما زال هذا المشروع (التطبيع) المطروح إسرائيليا وغربيا على المنطقة مثارا للجدل في الوطن العربي وبالأخص دول الخليج ومن هنا فإن تصدي الدراسة لموضوع التطبيع من شأنه الإسهام الى حد في تحديد علمي للمفهوم والمشروع من اجل تبيان قيمته السياسية وابعاده الاقتصادية والأمنية والثقافية في دول الخليج لتكون زادا للمهتمين الباحثين في المنطقة العربية.

**ثالثا- الدراسات السابقة:**

**الدراسة الأولى:** بعنوان الفكر السياسي الصهيوني واثره على الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلة السلام 1991-2013 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة

الشرق الاوسط من اعداد الباحث غازي صالح النهار بني ملحم تمت مناقشتها سنة 2013.

هدفت الدراسة الى تحليل ودراسة الابعاد الفكرية ودينية المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه مسيرة عملية السلام في الشرق الاوسط منذ مؤتمر مدريد للسلام وحتى الان

**الدراسة الثانية:**

بعنوان التطبيع العربي الصهيوني في اسيا دول الخليج أنموذجاكاتب محمد أبو سعدة اسطنبول 16 سبتمبر 2017.

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دول الخليج العربي خصوصا لما تمثله دول الخليج من أهمية كبيرة في العالم العربي فهي بوابة الشرقية للوطن العربي وصاحبة الموقع الاستراتيجي.

**رابعا- المنهجية الدراسة:**

**المنهج التاريخي:**

اعتمدنا في هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج التاريخي كما تشير أدبيات البحث العلمي على استخدام البيانات والمعلومات والاحداث التاريخية باعتبارها بداية النقطة التحليل المنهجي لجميع قضايا السياسية ومن خلال خبرات التاريخية المتراكمة يساعد هذا المنهج في تنبؤ بالمستقبل الحالة السياسية القائمة والتدعيات المتوقعة لها سواء على المدى القريب أو المدى المتوسط ويستخدم هذا المنهج في تحليل الجوانب التاريخية لأمن دول.

**المنهج الوصفي التحليلي**

ويركز المنهج الوصفي التحليلي على أهمية الفهم الصحيح للتطورات المحلية والإقليمية والدولية من خلال التعرف على غرض الدولة وأهدافها وتسلسل مصالحها وأولوياتها الاستراتيجية وتحليل الظواهر والأحداث المتكررة في سياسات الدول الآخر ى وعليه ستقوم الدراسة باستخدام هذا المنهج في تحليل أثر المتغيرات الاقليمية والدولية

**خامسا- الصعوبات الدارسة:**

يعد موضوع أثر التطبيع دول الخليج مع الكيان الصهيوني على الأمن العربي المشترك من مواضيع الحساسة ما خلق صعوبات في الوصول الى مصادر البحث التي تمكنا من الوصول الى نتائج دقيقة ويمكن تلخيصها في:

- قلة مراجع التي تدرس أثر التطبيع سواء باللغة العربية أو باللغات الاجنبية الخصوصية التي يتميز بها موضوع تطبيع في الحالتين خليجية و الإسرائيلية لما لها مكانة في عالم.

**الخطة البحث:**

**المقدمة:**

**الفصل الأول: اطار نظري ومفاهيمي للتطبيع والأمن**

**المبحث الأول: مفهوم التطبيع**

المطلب الأول: تعريف التطبيع

المطلب الثاني: مظاهر واثار التطبيع

المطلب الثالث:أشكال واهداف التطبيع

**المبحث الثاني: مفهوم الأمن**

المطلب الأول:تعريف الأمن

المطلب الثاني:مفهوم الأمن القومي

المطلب الثالث: مستويات الأمن

**الفصل الثاني:التطور التاريخي للتطبيع في اطار الصراع العربي الإسرائيلي**

**المبحث الأول: تاريخ التطبيع العربي الإسرائيلي**

المطلب الأول: مراحل التطبيع العربي الإسرائيلي

المطلب الثاني: التطبيع من السرية الى العلنية

**المبحث الثاني: مستقبل التطبيع العربي الإسرائيلي**

المطلب الأول: العلاقات الإسرائيلية المصرية

المطلب الثاني: العلاقات الإسرائيلية الأردنية

المطلب الثالث: العلاقات الإسرائيلية المغربية

**الفصل الثالث: أثر اتفاقيات التطبيع على الأمن العربي المشترك**

**المبحثالأول: النماذج اتفاقيات التطبيع**

المطلب الأول: إتفاقية كامب ديفيد و وادي عربة

المطلب الثاني: الاتفاق الابراهام والإتفاق مع المغرب

المطلب الثالث: اسباب التطبيع الخليجي مع الكيان الصهيوني

**المبحث الثاني: تأثير التطبيع على العلاقات العربية- العربية**

المطلب الثالث: المواقف العربية اتجاه التطبيع

المطلب الأول: تأثير التطبيع على الأمن العربي

المطلب الثاني: مخاطر التطبيع على القضية فلسطينية

**الخاتمة**

# الفصل الأول:

# الإطار النظري والمفاهيمي للتطبيع والأمن

**تمهيد**

**المبحث الأول: مفهوم التطبيع**

المطلب الأول: تعريف التطبيع

المطلب الثاني: مظاهر وأثار التطبيع

المطلب الثالث: أشكال وأهداف التطبيع

**المبحث الثاني: مفهوم الأمن**

المطلب الأول: تعريف الأمن

المطلب الثاني:مفهوم الأمن القومي

المطلب الثالث: مستويات الأمن

**خلاصة الفصل**

**تمهيد:**

سنتناول في هذه الفصل التعريف بالتطبيع والأمن، من حيث دراسة الاصول اللغوية لمفهوم التطبيع ثم دراسة العلاقة بين مفهوم اللغوي طبع. يطبع تطبيعا أي جعل الامر عاديا طبيعيا ان كان على مستوى الاشخاص أو ظواهر أو علاقات سياسية كما يتناول الفصل اثار ومراحل ومظاهر التطبيع واشكاله واهدافه ويذكر كذلك في مبحث آخر وهو مفهوم الأمن وأبعاده ومستوياته.

**المبحث الأول: مفهوم التطبيع.**

يشكل التطبيع كمفهوم من المفاهيم الاساسية في شأن العلاقات الدولية احدى مقولات المنظومة الفلسفية التاريخية والسياسية في العلاقات الدولية قديما وحديثا ومستقبلا مورس التطبيع كسلوك سياسي واقتصادي مع ظهور أول صراع على الموارد الطبيعية مع تبلور نشوء الدولة والملكية الخاصة في عصر العبودية ومع تعقد الحاجات الإنسانية وتكثفها ومع ازدياد حدة المنافسة بين الشعوب أصبح التطبيع من أهم الادوات الإنسانية التي تبحث عن الاستقرار والتعاون بين البشر بهدف مواجهة التي تهدد أمن الإنسان[1].

عند الاستماع لمصطلح التطبيع لدى الشعوب العربية فأنه يحمل معاني كثيرة متباينة ومتشابكة منها ما اكتسب مدلولات عاطفية ما جعله يثير الحساسية بشكل يخلق ضبابية حول فهمه دقيقا وفيهم المعاني القريبة منه حتى أصبح المصطلح متشابها في استعمالاته وحاجبا للمعنى بدلا من ان يكون اداة دقيقة للتعبير عنه فهناك العديد من الدراسات التي تناولت تعريف التطبيع الا ان ادق التعريفات حول التطبيع والتي تبنتها الدراسة هو قيام الدول أو مؤسساتها أو اشخاصها في تنفيذ مشاريع تعاونية وذلك من خلال مبادلات تجارية واقتصادية وسياسية وعسكرية[2].

[1] سعيد يقين، **التطبيع بين المفهوم والممارسة**، رسالة ماجستير دراسات العليا، جامعة بيرزت، فلسطين، 2002، ص06.

[2] محمد أبو سعدة، **التطبيع العربي الصهيوني في اسيا دول الخليج أنموذجا**، اسطنبول: 2017، سبتمبر، ص3.

**المطلب الأول: تعريف التطبيع.**

يجد الباحث أن معاجم لغة العربية تخلو من كلمة "تطبيع" بالمعنى السياسي المقصود من الكلمة، والذي أصبحى متداولا حاليا على نطاق واسع، في حين أن ما أجمعت عليه المعاجم العربية كان على نحو الاتي:

"الطبع" هو السجية التي جبل عليها الإنسان، والطبيعي: ما هو منسوب إلى الطبع، وطبع تطبيعا الشخص أي عودة إياه[1] وفي قاموس العربي يشمل ذكر التطبع بالشخص "أي التخلق بطباعه " [2]. ولم يخالف المعجم الوسيط القاموس العربي الشامل في ذلك، بل ذهب إلى أن: طبع فلانا أي عوده ونشأة عليه، وطبعته: مبالغة طبعه، وتطبع بكذا: أي تخلق به، وطبع الدابة: حملها مالا تطيق، والطبع هو الخلق، السجية،

لم يخرج المنجد في اللغة والأدب والعلوم المعاني السابقة فجاء بما يلي: طبع طبعا الشيء صورة بصورة ما، وطبع الدابة عند العامة أي أذلها وراضها، وتطبع بطباع أبيه أي تخلق بأخلاقه [3] وفي القواميس مزدوجة اللغة (عربي/ إنجليزي) جاء في قاموس المورد المعاني الآتية:

الحالة المتوسط (normally) طبيعي، سوي، عادي، وحادث بصورة طبعيه، و(normal) يطبع، يجعلوا طبيعيا[4](normalize)أو (normality) السوية، وتنميط تسوية، وجاء فيه معنى آخر (normalization) وجاء في القاموس العربي تطبيع حالة السياسية: هو إعادة الهدوء بعد أزمة حادة دون ايجاد حل حقيقي لها [5].

وهنا يبدو أن القاموس الحديث الصادر سنة 1995 قد تأثر بالمعنى السياسي الذي أصبح متداولا، لهذا أورد هذا المعنى السياسي.

---

[1] هيئة الأبحاث والترجمة بدار الراتب الجامعية، **القاموس العربي الوسيط**، بيروت: دار الراتب الجامعية، 1997.

[2] هيئة الأبحاث والترجمة بدار الراتب الجامعية، **القاموس العربي الوسيط**، بيروت: دار الراتب الجامعية، 1997.

[3] لويس معروف، **المجند في اللغة والأدب والعلوم**، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1985، ص460.

[4] منير بعلبكي، **المورد (قاموس انجلزي – عربي )**، بيروت: دار العلم للملايين، 1985، ص 617.

[5] **معجم عبد النور المفصل (فرنسي – عربي)**، بيروت: دار العلم للملايين، 1995، ص293.

**المطلب الثاني: مظاهر وأثار التطبيع.**

**أولا: مظاهر التطبيع.**

هناك مظاهر عملية في التطبيع لا تخفى على أحد، ولعلها توحي بتلاقي الإرادة العربية الإسرائيلية على تجاوز حالة التطبيع غير المعلنة ومن هذه المظاهر الزيارات المتبادلة المعلنة بين القيادات إسرائيلية وآخر ى عربية وخصوصا زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لسلطنة عمان في أكتوبر من العام الماضي وسماح دول الخليجية لوفود رياضة بدخول أراضيها كما أن هناك زيارات آخر ى أخذت طابعا أقرب للعلني والتي يعزوها مراقبون إلى رغبة الإدارة الأمريكية في جس النبض العربي قبل إعلان مبادرة السلام وسعي الإسرائيليين لتطبيع العلاقات مع الدول العربية وتجاوز الإدارة الفلسطينية في خطوة تهدف لفصل المسارين بعضهما عن بعض أو للضغط على الفلسطينيين لخفض سقف التطبيع تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط بمصر الذي ضم سبع دول من بينهما إسرائيل بالإضافة الى فلسطين وقبرص واليونان وإيطاليا والاردن ومصر هو الآخر له دلالة كبيرة في موضوع اذ إن له وفق ما يرى بعضهم أهدافا سياسية أكبر من الاهداف[1] الاقتصادية فمن أهدافه إنشاء سوق غاز إقليمية تضمن تأمين العرض والطلب للدول الأعضاء بما يعني تأمين وصول الغاز الإسرائيلي للعرب والاوروبيين دون اعتبار لإرادة الشعوب الرافضة للتطبيع ولمشروعية هذه الصفقات باعتبارها ان إسرائيل دولة محتلة للأراضي الفلسطينية تزامنت مظاهر التطبيع العربي الإسرائيلي مع سياقات ودوافع تهدف إلى الدفع بعجلة التطبيع نحو الامام بصيغ مختلفة في ظل حالة من الضعف والصراعات العربية مع إيران واستثمار الادارة الامريكية للخلاف العربي الايراني من اجل إحداث مقاربة مع إسرائيل كما تتزامن من هذه المظاهر مع تصريحات إسرائيلية وعلى راسها تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي يرى ان هناك مصالح مشتركة بينهم وبين دول عربية آخر ى تهدف الى التعاون في

[1] مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **التطبيع العربي مع الكيان الاسرائيلي الى اين؟** تركيا: اسطنبول، ص2.

مجالات التقنيات والمياه والزراعة والطب وغيرها ويراها آخرون لمواجهة الخطر الايراني في المنطقة كما تأتي كذلك في ظل خلاف عربي عربي وخاصة خلاف الخليجي إضافة الى اشتداد الازمة في دول الربيع العربي التي ولدت حالة من الانقسام العربي واحدثت نوعا ما من الهرولة نحو التطبيع إضافة الى الخلاف الفلسطيني الفلسطيني القديم الذي يكمن بين خيارين المقاومة الذي تتبناه حماس والتسوية الذي تتبناه فتح [1].

لعقود عديدة اعتربت الدول العربية إرسائيل دولة عدوة، والتزمت رفض كل أشكال التطبيع معها، قبل التوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية. وفتحت مصر طريق التطبيع بتوقيع معاهدتي السلام مع إسرائيل عام 1979،على نحو منفرد، من دون اشتراط السلام بحل القضية الفلسطينية، أساس الصراع مع الصهيونية، ووقّعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو مع إسرائيل عام 1993،ووقّع الأردن اتفاق سلام مع إسرائيل عام 1994 ومع ذلك، ظل الموقف العربي متماسكا نوعا ما بخصوص تطبيع العلاقات مع إسرائيل. فلم يسهم السلام الأردني والمصري مع إسرائيل في حل القضية الفلسطينية، ولا اتفاق أوسلو؛ فقد ازدادت إسرائيل تطرفًا، وزادت في حدة ممارساتها الاحتلالية. وأصبح من الواضح أنه لا علاقة للتطبيع بحل قضية فلسطين، وأن من قام بذلك فلأسباب تخصه، لا علاقة لها بتحقيق العدالة في فلسطين، وأن إسرائيل فهمت التطبيع على أنه قبول لها بصهيونيتها وعنصريتها وسياستها الاستيطانية. وفي مارس 2002،تبنت قمة بيروت العربية مبادرة[2] السلام التي أطلقها الملك السعودي الراحل، عبد الله بن عبد العزيز، وطرحت سلاما كاملا مع الدول العربية، بشرط انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة في يونيو 1967،بما في ذلك الجولان، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194،وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية .ورغم وجود تاريخ طويل من العلاقات السرية بين دول عربية عديدة وإسرائيل، واستمرار إسرائيل

[1] مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، مرجع سابق، ص3.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **التطبيع العربي مع إسرائيل مظاهره ودوافعه**، 1 حزيران/ يونيو،2.

في رفضها بنود مبادرة بيروت العربية فإن خطوات التطبيع أخذت منحى متسارعا وعلنيا في الآونة الأخيرة. ويجري هذا، التطبيع على عدة مستويات اقتصادية وتجارية وأمنية وعسكرية وثقافية ورياضية. فقد تنامى نسق التطبيع التجاري والاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية بوضوح خلال السنوات الأخيرة. فوفقا لبيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، قُدر إجمالي الصادرات الإسرائيلية من السلع والخدمات إلى أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 7 مليارات دولار أمريكي سنويا من بينها أكثر من مليار دولار أمريكي لدول الخليج العربية. وتمثل أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو 7 في المئة من إجمالي الصادرات و6 في المئة من إجمالي الواردات الإسرائيلية من السلع والخدمات[1].

**ثانيا: أثار التطبيع.**

**آثار التطبيع على المسلمين.**

أما آثار التطبيع على المسلمين فعلى العكس تماما فإنه سيقضي على عقيدة (الولاء والبراء) عند المسلمين أو على الأقل يضعفها عن طريق شعارات (حوار الحضارات)و (الاسلام دين السلام) و(نبذ التطرف وكراهية الآخر )وسيقضي على روح الجهاد بينهم وسيضرب المجاهدون بسلاح (السلام) كما سيحصل تغيير أو تشويه للتاريخ الإسلامي وستستنزف ثروات المسلمين وتبنى عندهم أوكار الجاسوسية وتصدر لهم الآفات والأمراض، وغير ذلك[2]

**أولاً: فلسطين:**

**1 – الجانب السياسي:**

من أبرز المبادئ اليهودية في إدارة الصراع مع الفلسطينيين العمل على عدم تمكينهم من إقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ لأن إقامتها يعني وجود منافس حول الشرعية المرتبطة

[1] " Neighbours Arab its with Trade s'Israel Assessing "TonyBlairInstitute for Global Change0/6/14 on accessed, 2018/8/14, Assessing Israel's Trade With Its Arab Neighbours | Institute for Global Change

[2] ناصر بن حمد الفهد **التبيين لمخاطر التطبيع على المسلمين**، ١٤٢٣ صفحة 39

بالأرض التي يعيش عليها اليهود، وأخطر من ذلك سياسة استيعاب الشعب الفلسطيني عن طريق:

– استيعاب الفرد معنوياً وحضارياً سواء بإيجاد الاحترام والانتماء العربي أو بإيجاد الإعجاب بالحضارة اليهودية[1].

– تشجيع زواج العربي باليهودية وخاصة الشرقية مع مخالفة ذلك لمبادئ النقاء اليهودي ولكن ذلك قد يؤدي في الأمد البعيد إلى إضعاف العنصر الفلسطيني.

– الاستئصال العضوي وله وسائل متعددة كالقتل أو الطرد أو التشجيع على الهجرة الدائمة.

وإذا نظرنا إلى فصائل المقاومة الفلسطينية، فإنها تجد نفسها في مأزق، كلما وجدت الدول العربية تهرول باتجاه الكيان الصهيوني غير عابئة بما تجره هذه الهرولة من تنسيق أمني عالٍ مع الكيان الصهيوني في المجال الأمني والاستخباراتي خصوصاً، مما يضرها وهذا بدوره يقطع كثيراً من طرق الإمداد للمقاومة الفلسطينية، سواء العسكرية أو التموينية، كما تقلل مساحة الوجود للفصائل الفلسطينية على التراب العربي، ومن ثم يقطع سبيل التواصل بين الخارج والداخل لهذه الفصائل.[2]

**2 – الجانب الاجتماعي:**

سعى اليهود للتقليل من تكاثر المسلمين في فلسطين (عام 1948م) خاصة وبقية الأراضي المحتلة بوسائل متعددة كنشر الأمراض الجنسية وترويج مواد استهلاكية وأدوية تؤدي إلى العقم، وقد صرح وزير الصحة الفلسطيني السابق عبد العزيز شاهين عن اكتشاف ما يقارب العشرين طناً من علكة لبان تسبب العقم كانت توزع داخل فلسطين المحتلة.

[1] عادل راجحي، **التطبيع أيصبح العدو اللدود صديقا حميما**، مرجع سابق، ص15.

[2] عادل راجحي، **التطبيع أيصبح العدو اللدود صديقا حميما**، مرجع سابق، ص18.

**ثانيا: مصر**

**1 – الجانب السياسي:**

تم عزل مصر عن محيطها العربي فلم يكن لها دور في أحداث عظام وقعت بعد توقيعها لاتفاقية (كامب ديفيد) كتدمير المفاعل النووي العراقي وقمع اليهود للمقاومة الفلسطينية واللبنانية بشراسة ودعمهم لإثيوبيا ولحركة التمرد في جنوب السودان وغيرها من الأحداث، أما على الصعيد الداخلي فقد كشفت المخابرات المصرية عدداً من شبكات التجسّس (الإسرائيلية)، أغلبها على صلة مباشرة بسفارة "إسرائيل" منها –على سبيل المثال– الشبكة التي كانت برئاسة المستشار العسكري (الإسرائيلي) بالسفارة، والتي كشفت في أوائل أغسطس 1985م، وكانت تضم عدداً من أعضاء البعثة الدبلوماسية (الإسرائيلية)، وبعض الباحثين "بالمركز الأكاديمي الإسرائيلي"، وأمريكيين يعملان بهيئة المعونة الأمريكية، وسويدياً يعمل وسيطاً في صفقات الأسلحة، وثلاثة مصريين، وكانت هذه الشبكة تستخدم محطة لاسلكية متطورة داخل سفارة العدو، لتبليغ رسالة يومية عن أحوال مصر، بينما يتم نقل التقارير والأفلام والصور والخرائط إلى (إسرائيل) عبر الحقيبة الدبلوماسية، وكذلك قام ضباط "الموساد" بالسفارة (الإسرائيلية) بالقاهرة، بتجنيد عدد من الطلاب عن طريق بعض أقاربهم العاملين بالسفارة، وتشجيعهم على السفر إلى (إسرائيل)، حصل مقابلها أقاربهم على مكافآت مجزية نظير تجنيدهم.

**2 –الجانب الثقافي:**

نشر المركز الفلسطيني للإعلام على شبكة الانترنت يوم 30 مايو 2005م، بحثاً بعنوان مراكز الأبحاث والمؤسسات العاملة في خدمة التطبيع والإستراتيجية الصهيونية، وهذه مقاطع من البحث:

ضمن الإطار التطبيعي أقيمت في مصر ستّ وثلاثون مؤسّسة علمية أمريكية، وثقافية "إسرائيلية"، مثّلت وتمثّل مظلّة رسميّة لاختراق الشخصية العربية، والتجسّس على قطاعات

المجتمع كافّة، ومن ذلك –مثلاً– النشاط الذي يقوم به "مركز البحوث السياسية" في كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، الذي يجري كثيراً من الأبحاث بتمويل من "مؤسّسة فورد"، وكذلك نشاط "مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام"، و"معهد التخطيط القومي" وغيرها من المؤسّسات العلمية، وبغية اختراق العقل العربي وعناصر المجتمع العربي أُنشئ في مصر عام 1982 م "المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة"، الذي لعب ويلعب دوراً خطيراً في مجال التمهيد للتطبيع، ونظراً لكونه الأخطر في ميدان إستراتيجية العدو على الأصعدة الأمنية والثقافية والعلمية، فقد توالى على إدارته عدد من أبرز المتخصصين في الدراسات الشرقية والعربية، الذين يرتبطون بعلاقات عضويّة مع أجهزة المخابرات (الإسرائيلية)، ومع مراكز التخطيط الاستراتيجي في الكيان الصهيوني حيث ركّز المركز جهوده خلال مدة ماضية للحصول على معلومات عن طلبة كليات العلوم والهندسة في جامعات مصر، لمعرفة آخر ما توصل إليه الطلبة النابغون من اختراعات جديدة، فاختير عشرة اختراعات وضعها "مدير المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة" تحت المجهر، ووجّه بشأنها رسالة إلى السفير الإسرائيلي بالقاهرة كتب فيها:[1]

والمؤسّسات والهيئات الأمريكية، التي تمثّل بؤراً تطبيعية في جسد المجتمع المصري لا حصر لها، وسوف نقدّم هنا أكثر هذه المؤسّسات والهيئات شهرة وأكثرها خطراً وهي:

أ– الجامعة الأمريكية في القاهرة.

ب– المركز الثقافي الأمريكي في مصر.

ج– مؤسسة فورد: يرى باحثون منصفون أنها من أخطر مؤسسات التغريب العالمي الأمريكية، وقد انفردت بتمويل (أبحاث ودراسات الشرق الأوسط) وعبر هذه المؤسسة تقوم وكالة التنمية الأمريكية: ( aid )بتخصيص حوالي مئة مليون دولار سنوياً لمركز البحث العلمي والجامعات المصرية منذ نهاية السبعينات وحتى اليوم.

[1] عادل راجحي، **التطبيع أيصبح العدو اللدود صديقا حميما**، مرجع سابق، ص 19 و20.

3 –الجانب الاجتماعي:

أ– ازدياد أعداد المصابين بمرض السرطان بسبب الكثير مما يتم استيراده من الكيان الصهيوني.

ب– انتشار المخدرات بشكل كبير بين فئات المجتمع كلها.

ج – السماح بدخول اليهوديات بأعداد كبيرة بزعم تنشيط السياحة فقمن بنشر الأمراض واقترنت الكثير منهن بشباب مصريين حتى بلغ عدد الزيجات أكثر من عشرين ألفا زواجاً مختلطاً.

د– ظهور جماعات منحرفة من الشباب تحمل عقائد باطلة كمن يتسمون بعبدة الشيطان[1]

– 4 الجانب الاقتصادي

يعد هذا الجانب من أبرز الجوانب التي يحرص عليها اليهود لهيمنته، وقد وقعوا مع مصر على اتفاقية الكويز في 2004 م لإقامة المناطق الصناعية (في طور التأهيل) وهذه الاتفاقية هي تطبيق للقسم التاسع من اتفاقية التجارة الحرة بين أمريكا والكيان الصهيوني المبرمة عاما 1985م فقد وافق الكونجرس الأمريكي على إعطاء الرئيس الأمريكي الأذن بالسماح لمصر والأردن بتصدير منتجاتهما إلى أمريكا دون دفع رسوما جمركية بشرط احتوائها على مكون إسرائيلي بنسبة 11،7 % كحد أدنى، وهي تشمل كل الصناعات والسلع وقد تم في مصر استبعاد أهم المناطق الصناعية التي تنتج الملابس الجاهزة كمدينة المحلة الكبرى (قلعة النسيج في مصر) ومدينة 6 أكتوبر والتي يوجد فيها أكثر من 200 مصنع وغيرها من الأماكن فلا تشملها الاتفاقية ومن أبرز الأثار السلبية لهذه الاتفاقية أنها لم تحدد الحد الأقصى للمكونات الإسرائيلية الداخلة في المنتجات، وهي ستساهم في زيادة الكساد للمصانع المصرية وستمكن اليهود من اختراق منظومة المعلومات الخاصة بالصناعة المصرية وستدخل غالب الأرباح الناتجة منها للخزينة اليهودية وستتسبب في هروب رؤوس الأموال العربية وستقضي

[1] عادل راجحي، **التطبيع أيصبح العدو اللدود صديقا حميما**، مرجع سابق، ص 21.

على حلم السوق العربية المشتركة، ومن أبرز المستجدات في الجانب الاقتصادي قيام شركة(EMG)الصهيونية – المصرية المشتركة بالتوقيع على صفقة لشراء الغاز الطبيعي مع وزير البترول المصري (سامح فهمي)وشركتين حكوميتين تعملن في مجال الغاز في مصر حيث سيتم سنويا شراء 7 ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي المصري ولمدة عشرين عاما بقيمة 2،5 مليار دولار تقريبا ثم بيعه بعد ذلك إلى **شركة الكهرباء(الإسرائيلية[1])**

**ثالثا: الأردن**

**1-الجانب السياسي:**

كانت اللقاءات بين الملك حسين واليهود مستمرة عن طريق الوسطاء منذ العام 1950م ثم تطورت حتى بدأ اليهود يبلغون الملك حسين بمحولات اغتياله 1958م عن طريق بريطانيا، وفي عاما 1960 ما اغتيل رئيس الوزراء الأردني المجالي وكان المستهدف هو الملك حسين، وكانت أصابع الاتهام تتجه إلى سوريا فقام الملك حسين بنقل جزء من قواته المرابطة على حدوده مع فلسطين إلى حدوده مع سوريا وأكد على اليهود بعدما استغلال ذلك، ولكنه عدل عن الفكرة فيما بعد، ثم كان اللقاء الأول للملك حسين مع المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية في سبتمبر عام 1963م ثم تابعت اللقاءات إلى أن التقى الملك حسين مع موشي ديان في لندن عام 1977م

**2- الجانب الاقتصادي:**

بعد أن وقع الاردن على(اتفاقية الكويز) مع الكيان الصهيوني عام 2003م، هبط الميزان التجاري الاردني مع الكيان الصهيوني من 24 مليون دولار عام 1999م إلى عجز بقيمة 26 مليون دولار عام 2003م وقد تسببت هذه الاتفاقية بخسارة كبيرة لكثير من مصانع المواد الكهربائية وزيادة نسبة البطالة أيضا،

[1]عادل راجحي، **التطبيع أيصبح العدو اللدود صديقا حميما**، مرجع سابق، ص 22.

**رابعا: موريتانيا:**

وضع موريتانيا الجغرافي وثقلها السياسي الهش جعلها دوما بعيدة عن الصراع العربي والاسلامي مع الكيان الصهيوني، إلا أن نظام معاوية مد جسور العلاقة مع الكيان الصهيوني ، وجعل من بلده أول بلد عربي خارج دول الطوق يكسر حاجز التطبيع مع الصهاينة، ليكون ثالث نظام عربي بعد مصر والأردن يقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع الكيان الصهيوني ولعلنا نقول إن علاقات موريتانيا مع الكيان الصهيوني تفوقت واتسمت بدفء مستمر لم تشهده علاقات الكيان مع أية دولة عربية آخر ى ففي نوفمبر 1995م وقعت موريتانيا اتفاقا تعترف فيه بالكيان الصهيوني وتقيم علاقات معها وفي أكتوبر 1998م زار وزير الشؤون الخارجية والتعاون الموريتاني الكيان الصهيوني حيث عقد محادثات مع (رئيس الوزراء الصهيوني السابق) بنيامين نتانياهو ثم أقامت موريتانيا علاقات دبلوماسية كاملة مع الكيان الصهيوني في أكتوبر 1999م وفي ذات العام تواردت الإنباء عن سماح النظام الموريتاني بدفن نفايات نووية من الكيان الصهيوني في البلد في صفقة لم يتم الكشف عن جميع أبعادها وقد زار وزير الخارجية ولد عبدي الكيان الصهيوني في مايو 2001 م اجتمع خلالها مع (رئيس الوزراء الصهيوني) أرييل شارون ووزير الخارجية شيمون بيريز وفي أبريل 2002م قاومت الحكومة الموريتانية الضغوط لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني بسبب حملته العسكرية الإجرامية على الفلسطينيين في الضفة الغربية مع أن مصر قد اضطرت تحت الضغوط الشعبية إلى سحب سفيرها من الكيان الصهيوني وتبعتها في ذلك الأردن وفي مايو 2005 م أجرى (وزير الخارجية الصهيوني) سيلفان شالوم محادثات مع مسؤولين بارزين في الحكومة الموريتانية[1].

[1] عادل راجحي، **التطبيع أيصبح العدو اللدود صديقا حميما**، مرجع سابق، ص 23.

**خامسا: المغرب:**

يمثل النظام المغربي حالة فريدة في التطبيع من خلال أدواره التاريخية في تسهيل الاتصالات الإسرائيلية العربية بالمنطقة منذ بداية الستينات حيث كان يعمل على تهجير المغاربة اليهود إلى الكيان الصهيوني مقابل رسوم مالية بالدولار ويشكل حجم الجالية اليهودية الكبير وسيلة تواصل دائم بين الجانبين حيث يوجد حوالي مليون يهودي مغربي بالكيان الصهيوني و300 ألف يهودي مقيم بالمغرب وهو أكبر عدد لطائفة يهودية في دولة عربية كما يوجد في المغرب عدة جمعيات يهودية تعمل في مجال التطبيع مع الكيان الصهيوني كجمعية هوية وحوار التي تأسست عام 1974م والتجمع العالمي لليهودية الذي تأسس عام 1985م والمركز العالمي للأبحاث حول اليهود المغاربة الذي تأسس عام 1995 م ثم الاتحاد العالمي لليهود المغاربة الذي تأسس في 3 مايو 1999م وقد قام النظام المغربي بدور كبير في اتفاقية (كامب ديفيد) ففي اللقاء التمهيدي بين الحسن الثاني وموشي ديان وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك الذي سأل الملك متعجبا عن كيفية عمله كمنسق بين الكيان الصهيوني والدول العربية أجاب الملك بكل سهولة أنه لو علم بوجودك هنا فلن يطيح هذا العمل بي عن العرش والسبب شعبيتي الكبيرة بين اليهود ثم تلا ذلك عدد من الاجتماعات بين (موشي ديان).

و حسن التهامي أحد ضباط ثورة يوليو وأمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي مبعوث الرئيس السادات في مدينة (أفران) بالمغرب سنة 1977م.

وأخيرا لا يخفى ما أعلنته غالب دول الجامعة العربية بما فيها بعض دول الخليج عدم التزامها بالمقاطعة الاقتصادية للكيان اليهودي وذلك عام 1994 م، إلا أن بعضها ما زال ملتزما بشيء يسير منها وهذه المقاطعة هي التي كبدت اليهود بين عامي 1948م إلى 2004م ما يقرب من مئة مليار دولار وما وصفته الصحافة الأميركية بهدف إعادة تأهيل الكيان الصهيوني عالميا وهو هدف يتطلب تحقيق أمرين الأول إنهاء المقاطعة العربية للكيان الصهيوني والثاني إشاعة جو يطمئن الشركات العالمية إلى إن السلام في الشرق الاوسط

أصبح حقيقة لا رجوع عنها حتى تقبل على الاستثمار في الكيان الصهيوني ففي ثلاث سنوات تقريبا تم تحقيق هدف إعادة تأهيل الكيان الصهيوني عالميا، على محورين:

**المحور الأول:** إقامة علاقات دبلوماسية مع بلدان كانت لا تقيم علاقات مع الكيان الصهيوني بسبب الصراع العربي الصهيوني وخلال عام واحد بعد توقيع اتفاقية أوسلو أقام الكيان الصهيوني علاقات دبلوماسية مع 20 دولة وبعد ذلك استمر يقيم علاقات مع بلدان آخر ى وكان واضحا أن الكيان الصهيوني يولي بلدان جنوب شرقي آسيا اهتماما خاصا[1].

**المحور الثاني:** فهو أن البلاد التي كانت تلتزم قوانين المقاطعة العربية للكيان الصهيوني أخذت تفتح أسواقها للبضائع الصهيونية وتقيم مع الكيان الصهيوني مشاريع مشتركة وعلى سبيل المثال زادت الصادرات من الكيان الصهيوني للبلدان الأسيوية بعد سنة واحدة من اتفاق أوسلو بمقدار 23 في المئة وأصبحت تعادل حوالي 13 في المئة من مجمل الصادرات الصهيونية بعدما كانت اقل من8 في المئة ولقد ازداد حجم التبادل التجاري بين الكيان الصهيوني وكوريا الجنوبية حوالي 50 في المئة ما بين 1994–1996م كما أصبحت الصين مستوردا رئيسيا للسلاح والتكنولوجيا الصهيونية وكذلك فإن الشركات الآتية قامت ببناء مصانع أو مراكز لها في الكيان الصهيوني بعد عام 1994 م ولقد أتت هذه الشركات إلى الكيان الصهيوني لأنها ترى في اقتصاد الكيان الصهيوني شريكا في التمويل والاستثمار والبحث العلمي، وهي لا تقيم مصانعها في الكيان الصهيوني من اجل سوقه المحلي، ولكن لآنها تستخدم سوق الكيان الصهيوني بوابة لأسواق الشرق الأقصى أولا، وأسواق الشرق الأوسط ثانيا، وهكذا بينما كان حجم الاستثمارات الأجنبية في الكيان الصهيوني عام 1991م لا يتعدى 400مليون دولار أصبح عام 1996 م حوالي 2.9 بليون دولار وهذا يعني أن حجم الاستثمار الأجنبي في الكيان الصهيوني في العام 1996م كان حوالي أربعة اضعاف حجمه في مصر.

[1] عادل راجحي، **التطبيع أيصبح العدو اللدود صديقا حميما**، مرجع سابق، ص 24 و25.

**المطلب الثالث: أشكال وأهداف التطبيع**

**أشكال التطبيع:**

تتعدد وسائل التطبيع بين الدول تبعا للظروف والدوافع المتعلقة بظروف الدول التي تعمل على تطبيع العلاقات فيما بينها فالتطبيع بدأ بين الصين والولايات المتحدة بدبلوماسية البنج بونج في الوقت الذي بدأ فيه بين أمريكا ولإيران بإدخال السجاد العجمي والفستق الى الولايات المتحدة وبغض النظر عن البدايات فإن التطبيع بين الدول مهما كان مظهره فإنه يندرج تحت ثلاثة أنماط أساسية هي:

1-التطبيع السياسي والدبلوماسي وهو مجموعة الإجراءات التي تباشرها الحكومات في العادة لإعادة العلاقات السياسية بين الدول إلى سابق عهدها قبل الانقطاع ويندرج ضمن التطبيع السياسي التنسيق الأمني والزيارات أو اللقاءات السرية والعلنية بين ممثلي الدول وتبادل الرسائل وإجراء المفاوضات وتبادل التمثيل الدبلوماسي وأحيانا المصافحة أو الالتقاء على هامش المؤتمرات الدولية ويباشر التطبيع السياسي اليوم بواسطة وسائل الاعلام ووذلك من خلال الاعلانات والبيانات التي تعلنها الدول إزاء بعضها بعضا خاصة تلك التي تتضمن توجهات أو إشارات إيجابية تصدر من دولة تجاه دولة آخر ى[1].

2- التطبيع الاقتصادي وعملية التطبيع الاقتصادي والتجاري تشكل ابرز التجليات إعادة العلاقات الى طبيعتها بين الدول ويدخل ضمن هذه العملية جميع الاتفاقات التجارية وتنفيذ مشاريع الاقتصادية والانمائية المشتركة وبروتوكولات التعاون في مجال إنعاش البنى التحتية وكذلك إجراء الابحاث المشتركة في المجالات الزراعة والبيئة والتنقيب عن الخامات ويعد التطبيع الاقتصادي الان من أهم المجالات التي يجري من خلالها التطبيع العلاقات بين الدول وفي هذا المجال لا تضطلع الحكومات وحدها بمسؤولية التطبيع الاقتصادي خاصة مع سيطرة هدا القطاع على الكثير من المجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في[2] دوول

[1] غسان حمدان، **التطبيع استراتيجية الاختراف الصهيوني**، بيروت، دار الامان، ص 90- 94.

[2] عادل حسين، **التطبيع المخطط الصهيوني للهمينة الاقتصادية**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1985.

ويذهب الباحثون الى اعتبار ان الشبكات العلاقات الاقتصادية تشكل اليوم إحدى اليات التطبيع العلاقات الدولية وسببا مهما في رسوخها وتطورها[1].

**أهداف إسرائيل من التطبيع:**

تتمثل حركة التطبيع بالنسبة لإسرائيل الدعامة الرئيسية للتغلغل في المنطقة العربية، لأنه (التطبيع) أكثر استقرارا من أي ترتيبات أمنية كالمناطق المنزوعة السلاح، ووضع قوات دولية وغيرها من الترتيبات الأمنية، فالتطبيع يبقى العامل الحاسم على المدى البعيد في تحقيق الظروف المؤهلة لتنفيذ أهدافها من مثل:

1/ إعادة كتابة التاريخ الحضاري للمنطقة العربية، عبر تزييف الحقائق والبديهيات التاريخية المتعلقة بالطريقة الاستعمارية الاستيطانية التي أقحمت إسرائيل في الوطن العربي والسعي الكبير من وراء ذلك إلى تناسي القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بالعودة إلى أراضيه المحتلة غضبا.

2/ التوقف عن تدريس الأدبيات والوثائق والنصوص المعادية للكيان الصهيوني، بما في ذلك الوارد منها في بعض الكتب المقدسة كالقران الكريم، حيث كثفت إسرائيل جهودها العلمية لرصد وتسجيل وتحليل المفاهيم الاسلامية المؤثرة في الصراع مع " الصهيونية " كأحد أبرز وجوه العناصر البنائية للذهنية العربية.

3/ أن تصبح الجامعات ومراكز الأبحاث الإسرائيلية مرجعية علمية للمنطقة بأسرها، بحيث تؤسس للمشروع الصهيوني الموجه لتدمير الثقافة والهوية الحضارية للمنطقة العربية بأكملها.

4/ إحداث التفكيك والفوضى داخل كل بلد عربي عبر تأجيج روح التناجر بين المنتمين للأديان والطوائف والمذاهب والجماعات المختلفة من جهة، ومحاولة تحقيق السيطرة الثقافية والعلمية والتقنية من جهة آخر ى.

[1] عادل حسين، **التطبيع المخطط الصهيوني للهمينة الاقتصادية**، مرجع سابق.

5/ تدمير المقومات الذاتية الثقافية والحضارة العربية، ولهذا فهو في نظر خبراء إسرائيل وباحثيها وقادتها العنصر الأهم والاكثر إلحاحا في فرض الهيمنة على العرب، وجعلهم يستسلمون نهائيا تعبيرا عن الهزيمة الحضارية[1].

**المبحث الثاني: مفهوم الأمن.**

ان مفهوم الأمن من اصعب المفاهيم التي يتنأولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب ودو أبعاد ومستويات متنوعة يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول التي عادة ماتتخذ الأمن هدفا من أهدافها وهي تهدف من ورائه إلى تغيير البيئة المحيطة أو بحسب ما اطلق عليه أرنولد ولفرز أهداف البيئة ولم يعد الأمن على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري وإنما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك تنطوي على تطور المجتمع بإتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه.

إن دراسة الأمن لايمكن فهمه أو تفسيره إلا بتوضيح المفهوم العام للأمن ثم تبيان مستوياته بالإضافة إلى التطرق الى ابعاده.

**المطلب الأول:تعريف الأمن.**

إن الأمن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة وانه لصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفق إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع[2].

---

[1] عبدالرحمن نحاس، **التطبيع مع إسرائيل.. ما هي أشكاله وأهدافه**، الأيام السورية، 4نوفمبر، 2020.

1 مريم سلطان لوتاه، **معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، أطروحة دكتوراه ,كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، جامعة القاهرة، 1991، صفحة 12.

ومن ذلك يرى باري بوزان انه مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة امور على الاقل بدأ بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[1].

إرتبط مفهوم الأمن في الدراسات الدولية تقليديا بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث إعتبر الأمن إحدى الاسباب نشأة الدولة فقد ميز توماس هوبز بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة وإعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع بينما تعيش الدولة حالة الطبيعة في العلاقات الدولية والبحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في المجتمعات من خلال عقد إجتماعي تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة.

ويعتقد هوبز أن هذه السلطة المركزية الدولة قد أنشئت من اجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي وبذلك فان الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم[2].

ولا يزال هذا التصور قائما في عرف معظم الدول، لكونه مصدرا من مصادر شرعية السلطة وسببا للولاء العام لها.

الأمن كذلك حقيقة نسبية وليست مطلقة فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدول إلى زيادة قواها الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن بدلا من أن يكون مدعاة إلى مزيد بالشعور بالأمن[3].

يمتاز الأمن أيضا بكونه نوعا من المفاهيم المركبة حيث تجمع في مضامينها معاني عدة تتصف بنوع من الغموض والوضوح والحقيقة في أن واحد فهناك مفهوم ضيق وآخر واسع للأمن فالأول يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة وتهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعا لاحتياجاتهم الأساسية واستقلاله بوضع القوانين

---

[1]Barry buzan, **isinternational security possible,**Paper presented at: new thinking about strategy andinternational1991, p31.

[2]حسن نافعة، مترجما، **سوسيولوجيا العالقات الدولية**، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1986، ص52-54.

[3]John spanie,games nation play6 thed, washingtonDC CQ Press: 1987, p 117.

التشريعات التي تكفل هذه الحماية في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين بل ان زبيغنيو بريجسنسكي قد اختزل تلك السلطات حين طالب بتركيز مهمة تأمين الدولة والأفراد في أجهزة الاستخبارات القومية وفي ذلك يقول سيكون الوضع الأمني مثمرا أكثر إذا انطوى على التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الاستخبارية القومية[1].

أما مفهوم الأمن الواسع فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة ولسلامة أراضيها وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي أي انه تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع ووقفا لهذا الرأي فان هذا المفهوم يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية تأمين كيان الدولة داخليا وخارجيا وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الرضا التام الافراد المجتمع.

زمن جانب آخر هناك مفهوم الأمن الخشن (الصلب) والأمن الناعم فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن (الأمن التقليدي) فالأمن التقليدي يمكن إرجاعه الى الشؤون الدفاعية والعسكرية حيث تكون التهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد أما "الأمن الناعم" فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية، التي تواجه الدول مثل التحديات الصحية، والجرائم المدنية (غسيل الأموال القتل المخدرات) الهجرة غير الشرعية، المشاكل العرقية، التطرف والإرهاب، وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع كما يمكن أن يتحول مفهوم " الأمن الناعم" إلى مفهوم صلب، إذا عولج بأدوات عسكرية مثل تفاقم تلك التحديات إلى تهديدات تستخدم من خلالها القوة العسكرية للسيطرة عليها، وكذلك قد يتحول المفهوم الصلب للأمن إلى أمن ناعم، إذا تدخلت فيه الأدوات الدبلوماسية والمفاوضات لمعالجة هذا الأمر وإجمالا فإن هذين المفهومين

[1] زبيغنو بريجسنسكي، **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر ايبوبي، بيروت: دار الكتاب العربي 2004، ص24.

يعبران عن قضايا مترابطة، يجب النظر إليها من خلال الطرح الكلي الذي يراعي بها التشابك بين المحددين الداخلي والخارجي للأمن.

وفي هذا السياق فقد حددت دراسة بحثية قام بها المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبية خمسة أنواع من التهديدات ل " الأمن الناعم"، تأتي تباعا بشكل تصاعدي على النحو التالي:

-المخاطر الفردية: مثل تعرض عدد محدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض.

-المخاطر المجتمعية: مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد، مثل انتشار الأوبئة والمشاكل البيئية في الدولة ذاتها.

-تهديدات عابرة للحدود: مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين .

-الأزمات الزاحفة: اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدد الأفراد في عدة دول مثل: انتشار الأوبئة المعدية القاتلة.

-الكوارث المحتملة: تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم مثل: الأعاصير، الكوارث النووية، والمشاكل البيئية الكبرى[1]

**المطلب الثاني:مفهوم الأمن القومي**

إن موضوع " الأمن القومي" كان ولا يزال الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية، سواء تم تنأوله باسم الدفاع، أو السيادة أو المصلحة القومية أو غيرها من المصطلحات، وعليه فإنه يجب أن يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي لعدة اعتبارات كونه محورا للسياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة من الدول، فالسياسة الخارجية باعتبارها السلوك الخارجي للدول، يكون الأمن القومي أحد أهم مرتكزاتها الرئيسية[2].

[1]إبراهيم عرفات، **قضايا الأمن في آسيا**، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الأسيوية، 2004، ص 222.

[2]محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989، ص51-52.

وكذلك ارتبط الأمن بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوض الدول صراعا ضدها، كما أن "الأمن القومي" هو أحد العناصر الرئيسية التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وان أي بلورة جديدة لإستراتيجية العمل الوطني في مجال التصنيع أو التنمية أو السياسة الخارجية تفرض وجود مفهوم أو نظرية تنطلق من الأمن القومي أو تسعى إلى تحقيقه.[1]

ولقد إرتبط الأمن القومي في بدايات تعريفه بالقدرة العسكرية التي تفضي إلى العمل المسلح الرادع بتحقيق الأمن، حيث كان " والتر ليمان " من أوائل الذين وضعوا تعريفا لمصطلح " الأمن القومي" فاعتبر الدولة أمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها ان أرادت أن تتجنب الحرب، وفي ذلك يقول: " ان الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة، لو تعرضت للتحدي، على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه[2].

فأمن الدول – وفقا لهذا– مساوي للقوة العسكرية ومرادف للحرب، غير أن الأمر قد اختلف بتطور مفهوم الأمن القومي الذي لم تعد القوة العسكرية هي مصدر التهديد الرئيسي له، بل ظهرت قوى جديدة تمثلت في التهديدات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وغيرها، مما دعى العديد من الدارسين إلى المناداة ببناء مفهوم موسع للأمن خارج نطاقه القومي الضيق، وعلى فقد هذا سعى " باري بوازن " إلى إيجاد رؤى حول الأمن. تتضمن جوانب سياسية واقتصادية، واجتماعية، وبيئية، تعبر عن أبعاد أمنية أكثر اتساعا داخل النظام الدولي، ونبذ السياسات الأمنية المفرطة في التمحور حول الذات، وفي ذلك يرى " أن الأمن على مستوى الدولة القومية يسعى إلى التحرر من التهديد، أما في المستوى الدولي، فإنه يتعلق بقدرة الدول

[1] علي الدين هلال، محررا، **العرب والعالم مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص137.

[2] **International emcyclopedia of the social sciences**, David sills, editor, 19 vols, New York: Mac millan, 1968, vol.2, pp40-45

والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي[1] كما يرى البعض الآخر أن ظاهرتي العولمة والتفكك اللتين يتميز بهما العصر الحديث تزيدان من الدعوة إلى الاهتمام بالأمن المجتمعي، فالعولمة في محصلتها النهائية ستؤدي إلى تقويض النظام السياسي القائم على أساس الدولة القومية، وفتح مجال كبير لأطر سياسية أكثر اتساعا، في حين أن تفكك الدولة المختلفة مثل الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا قد كشف عن معضلات جديدة تتعلق بالحدود الدولية، والأقليات الدينية والاثنية، الأمر الذي أثر في عملية الاستقرار الإقليمي والدولي، وخلق قضايا معقدة ومتشابكة، تدخل ضمن أولوياتها الدعوة إلى مراجعة حقيقية للمفهوم الضيق ل " الأمن القومي." وضمن إطار العمل الجاد للمفكرين والمهتمين بشؤون الأمن لإيجاد تعريف شامل لمفهوم " الأمن القومي" وسعيا منهم لتطوير هذا الحقل العلمي الذي اقتصر منذ نشأته على مفهوم غياب الحرب والصراع، كمحددات رئيسية لوجوده، وبتركيزهم على أولوية الاهتمام بقضايا الاستقلال والدفاع والسيادة القومية، وعلى ما عداها من قضايا الأمن القومي، ظهرت مدارس فكرية، وطرحت آراء تحليلية حول تلك الظاهرة، إلا أنها لم تجمع على صيغة موحدة لتعريف الأمن القومي، ولقد تباينت تلك الآراء إلى اتجاهات عدة، منها ما ركز على القيم الإستراتيجية، ومنها ما طرح أهمية الدولة القومية، وآخر ين انبروا للدفاع عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك هناك من إعتمد على ظاهرة العنف أصحاب الاتجاه الأول ينظرون إلى الأمن القومي، بوصفه قيمة إستراتيجية مجردة، يرتبط بقضايا الاستقلال والسيادة، ومصالح الدول وكيانها وقيمها الوطنية، تنصرف دراسات الأمن بناء على ذلك إلى تحديد المصالح التي تعتبرها الدولة لصيقة بأمنها وقد تجلت هذه النظرة إلى الأمن القومي، ووفقا لهذا الاتجاه على أنه تصور

[1] Barry buzan, peuple, states, and fear: **the national security problem in international relations**, Brighton: harvester wheatsheaf, 1990 pp.142-212.

استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية ويقدم الإجابات النابعة من التصورات المستمدة من التاريخ والجغرافيا لكل المعضلات التي تواجه الوجود الحي لأية أمة من الأمم[1] في ضوء التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي من بروز عمليات التكامل والتعاون الدولي، وازدياد نفوذ المؤسسات والشركات الدولية، كفاعلين جدد على الساحة العالمية، ظهرت بوادر التيار الثالث بأبعاده اللبرالية تتسرب إلى الدراسات الأمنية لتحديد وتعريف مفهوم " الأمن القومي" رافضا بذلك تحليلات التيار الواقعي لكون الأمن لا يقتصر على بعده العسكري فحسب، بل هناك أبعاد آخر ى لا تقل أهمية وتأثيرا عن مفهوم " الأمن القومي" وعلى هذا النحو فقد ظهر كتاب روبرت مكنمارا " جوهر ايمن" في ستينيات القرن الماضي ليؤكد الأبعاد الآخر ى غير العسكرية للأمن، وذلك بربط التنمية بالأمن الأمر الذي أسس عليه مفهوما تنمويا جديدا للأمن، وفي ذلك يقول: " ان الأمن ليس هو المعدات العسكرية، وان كان يتضمنها والأمن ليس القوة العسكرية، وان كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وان كان ينطوي عليه ان الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة، أن تظل أمنة[2]

ووفقا لذلك، فقد ربط "ماكنمارا" بين الأمن والتنمية، بحيث لا يتحقق أحدهما دون الآخر ، أما الإمكانيات العسكرية فهي ليست جوهر الأمن، وان شكلت أحد أهم ركائزه، فالجماعات الأمنة هي تلك التي تحقق قدرا كبيرا من التنمية، وبذلك أضاف هذا التعريف بعدا جديدا من أبعاد الأمن القومي المتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، دونما التخلي عن البعد العسكري للأمن ودوره في حماية الدولة ولكن وضعه في سياق الإطار المجتمعي للأمنإن الإطار الفكري لأصحاب هذا التوجه قام على رفض وانتقاد آراء الواقعيين، فالدولة لديهم ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل يوجد هناك فاعلون آخر ون داخل

[1] سمير خيري، **الأمن القومي العربي**، بغداد: دار القادسية للطباعة، 1983،ص18

[2] روبرت ماكنمار، **جوهر الأمن**، ترجمة، يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1970، ص125.

الدولة وخارجها، ممن يكون تأثيرهم في الأمن مساويا أو يفوق التأثيرات التي تحظى بها الدولة، فالأمن لا يقتصر على البعد العسكري بل على أبعاد آخر ى متنوعة.

**المطلب الثالث: مستويات الأمن.**

من خلال دراسات السابقة نستنتج ان هناك عدة مستويات للأمن " الأمن الوطني، والأمن الإقليمي، والإنساني، والدولي.

**1-الأمن الوطني:** يتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموع الأخطار الداخلية والخارجية والتي تمس الكيان الداخلي للدولة فعلى المستوى الداخلي، فالأمن يقصد به الحفاظ على البنية الداخلية للدولة، من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغيير العنيف، والذي يكون عبر طرق غير شرعية، وكذلك توفير وتعبئة كافة الإمكانيات من أجل الحفاظ على الوضع القائم الذي يخدم المجتمع والأفراد. والمقصود هنا إن لا يشهدا المجتمع طرق غير شرعية كمحاولات تغيير الوضع القائم (الانقلابات العسكرية، المظاهرات الغير سلمية والغير قانونية، جميع الأفعال والأعمال والتي قد تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار الوطني).

فالأمن في مستواه الوطني يتركز حول ركيزتين اثنتين، الأولى تتعلق بالسلطة والتي بدورها تلعب دورين، الدور الأول يتمثل في توفير ها لجميع احتياجات أفراد المجتمع، ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم، أما الدور الثاني فيركز حول مدى قدرة الدولة في التحكم والسيطرة في جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع، والمقصود هنا أنه على الدولة أن تتمتع بالقدرة على التغلغل داخل المجتمع من خلال تحديد جميع الأمور التي قد تتسبب في حالات من اللا أمن مثال: فرضها احترام جميع القوانين والقواعد الوضعية من طرف كل الفاعلين السياسيين داخل المجتمع وعدم التسامح مع من لا يحترمها، وهذا لا يعني أن تقف السلطة والدولة عائقا في وجه حرية التعبير وإبداء الرأي بل يجب هنا مراعاة رأي الأغلبية من خلال وضع بدائل وقرارات يفترض أنها تكون في صالح أو متالئمة مع طلب

الأغلبية من أفراد المجتمع فسياسة الأمن الوطني عبارة عن إطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل الدولة والمواطنين".

**2-الأمن الإقليمي:** الأمن في إطاره الإقليمي يقصد به تكافل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية، عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي، وقد ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت هناك وحدات سياسية ضمن المعسكر الشرقي لضمان مصالح معينة[1]. وآخر ى تحت المضلة الأمريكية وهي الآخر ى من أجل مصالح معينة فالأمن الإقليمي يعرف على أنه "عبارة عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية"، حيث يعمل نظام الأمن الإقليمي على تأسيس مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين الدول المعنية ضمن نطاق إقليمي واحد، انطلاقا من توافق الإرادات والمصالح الذاتية والمشتركة فالأمن الإقليمي لا يعدوا أن يكون مستوى من مستويات الأمن المتعددة، ولقد تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد، فلقد اعتبره البعض اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصول إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها وكذلك هناك من يراه سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون

[1] حسن أبو طالب، **نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية واحياء النظام العربي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 9119، ص4.

عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم[1] ووفقا لذلك، فإن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بغض الأطراف فحسب نما بتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام فالأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، بدأ من الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية.

**3-الأمن الدولي:** المقصود بنظام الأمن الدولي أو الجماعي في الدراسات السياسية هو مجابهة أي محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه بطرق غير مشروعة وذلك من خلال تنفيذ إجراءات وتدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولات التغيير، ولقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، مع نشأة عصبة الأمم، وأساس فكرة الأمن الدولي تتمثل في وضع العدوان أمام قوى متفوقة في حالة عدم احتكامه إلى المنطلق أو الأخلاقيات الدولية، إضافة إلى ردع العدوان بغض النظر عن مصادر تمويله أو الدول التي تقف من ورائه، ويعرفه أحد الباحثين بأنه " النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة نم حلفائها وعلى أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية[2] فنظام الأمن الدولي ليس معناه أنه لا توجد تناقضات في مصالح وسياسات الدول، ولكنه يستنكر استخدام القوة بمفهومها التقليدي لحل تلك التناقضات بين وحدات النظام الدولي، " وبالتالي فمفهوم

[1] محمد صالح سالم، **العراق ماذا جرى... واحتمالات المستقبل**، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2003، ص140.

[2] زايد عبيد الله مصباح، **السايسة الدولية بين النظرية والممارسة**، ليبيا، دار الرواء، 2002، ص203.

الأمن الدولي يتلخص في فكرة العمل من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين من خلال الجهود المشتركة بين مختلف دول العالم وهي فكرة تتكون من شخصين، شق وقائي يتمثل في إجراءات وقائية تحول دون وقوع العدوان، وشق علاجي يتمثل في إجراءات لاحقة في حالة وقوع العدوان مثل إيقافه وعقاب المعتدين[1]. ومما سبق يتضح أن رغبة المجتمع الدولي لإيجاد نظام أمن دولي يتضمن عالما خال من العدوان ويعمل على صيانة حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية أمرصعب في ظل الأطماع والتنافس غيرالشريف فيما بين الدول الكبرى ولذلك وجب لتحقيق الأمن الدولي توافر مجموعة من الشروط:

أ- حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، إلا في حالتين:

-من خلال الجهاز الدولي الذي يجب أن يكون مسئولا عن تنفيذ نظام الأمن الجماعي

-حالة الدفاع عن النفس مرهونة بتوافر شروط معينة، لا تخرج عن تلك التي نصت عليها المادة 51من ميثاق الأمم المتحدة.

ب- احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء.

ج- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الآخر ى.

د- تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

**4-الأمن الإنساني:** إن التركيز على الفرد في تحليل العلاقات الدولية ليس حكرا على التحليلات الحديثة في العشرينيات الأخيرة وإنما يرجع إلى ما قبل ذلك في عهد نوه فيه، " وليام فريدمان" بأهمية الفرد في التأثير، وقد تراوحت النظرة إلى الإنسان منذ القدم، بين نظرة متشائمة حول الطبيعة البشرية التي تحكمها غريزة حب السيطرة والتفوق، فسعي الإنسان حسب ميكيافيلي يكون دائما نحو امتلاك القوة فهذه الأخيرة عامل حاسم في السلوك الإنساني وهذا السعي نحو بلوغ السلطة والقوة لا يتوقف الا عند الموت[2].

---

[1] نفس المرجع، ص204.

[2] جيمس دورتي روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة، وليد عبد الحي، ط1، بيروت المؤسسة الجامعية للنشروالتوزيع، 1985، ص69.

**خلاصة الفصل:**

يعد الإطار النظري الهيكل الأساسي الذي يقوم عليه أي بحث علمي أكاديمي، وفي بحثنا هذا تناولنا في الفصل الأول إطار مفاهيمي ونظري يقوم بتتبع مفهوم التطبيع والأمن حيث تم طرح جملة من التعاريف لضبط المفاهيم، ومعالجة أهم النظريات المفسرة لهما تقدم يتضح أنه مهما اختلفت الرؤى والتصورات أو الشكل الذي يتم وضعه لهذا المفهوم يظل فحوى مفهوم التطبيع مع إسرائيل وفقاً للرؤية والمنظور الإسرائيلي واحداً، وهو جعل الوجود اليهودي في فلسطين أمراً طبيعياً، وقد مثّل مفهوم التطبيع بأشكاله وإجراءاته هدفاً إسرائيلياً في الصراع العربي–الإسرائيلي، فهو جوهر السلام والتسوية بالمفهوم الإسرائيلي باعتباره الأسلوب الأمثل لضمان عدم العودة للحرب، ويعمل على القفز عن الجذور التاريخية للصراع والقبول بإسرائيل.

# الفصل الثاني:

# التطور التاريخي للتطبيع في إطار الصراع العربي الإسرائيلي

**تمهيد**

**المبحث الأول: التاريخ التطبيع العربي الإسرائيلي**

المطلب الأول: مراحل تطبيع العربي الإسرائيلي

المطلب الثاني: التطبيع من السرية الى العلنية

المطلب الثالث: أسباب التطبيع الخليجي مع إسرائيل

**المبحث الثاني: مستقبل التطبيع العربي الإسرائيلي**

المطلب الأول: العلاقات الإسرائيلية المصرية

المطلب الثاني: العلاقات الإسرائيلية الأردنية

المطلب الثالث: العلاقات الإسرائيلية المغربية

**تمهيد:**

من خلال هذا الفصل سنتطرق الى تاريخ التطبيع في اطار صراع العربي الإسرائيلي من حيث مراحل التطبيع وتطوره من السرية الى العلنية وكذلك نذكر اسباب التطبيع خليجي مع إسرائيل، ومنه نتعرف على مستقبل التطبيع العربي الإسرائيلي في مبحث ثاني ونتفرع من خلاله الى ثلاث مطالب وهما العلاقات الإسرائيلية المصرية والعلاقات الإسرائيلية الاردنية والعلاقات الإسرائيلية المغربية.

**المبحث الأول: بداية التطبيع العربي الإسرائيلي.**

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى تاريخ تطور التطبيع الإسرائيلي الذي مر بعدة مراحل التي سوف نتعرف عليها في هذا المبحث التي كانت تشكل انعكاسا لطبيعة الظروف التاريخية السياسية وموازين القوى القائمة وسوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين الأول نذكر فيه مراحل هذا التطبيع وثاني نذكر فيه تطور التطبيع من السرية الى العلنية.

**المطلب الأول: مراحل التطبيع العربي الإسرائيلي.**

**المرحلة الأولى قبل عام 1967م (اللقاءات السرية )**

كانت بدايات مراحل التطبيع الأولى تتمثل في قدر من التواصل السياسي الذي يتحرك عبر الاتصالات السرية بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني كالاتصالات التي كانت قائمة بين المغرب والكيان الصهيوني وبينه والأردن وبعضها قبل حرب 1967م وما كشفه كتاب (تواطؤ عبر الأردن) يكفي في بيان المقصود حيث فيه توثيق للعلاقات السرية التي كانت قائمة بين الكيان الصهيوني والأردن ومن ذلك التوقيع على مسودة اتفاق في عام 1950م تضمن عدم الاعتداء بين الجانبين لمدة خمس سنوات وتشكيل لجان مشتركة بهدف التوصل إلى تسوية شاملة بين الطرفين وقد برز هذا اللون من التطبيع منذ الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في يونيو 1967م وذلك أثر توافق النظام العربي الرسمي بعد اعتراف مصر، ومن ثم سوريا بالقرار الدولي رقم 242 المتضمن أن الكيان

الصهيوني قد وجد ليبقى وأنه ما من سبيل إلى إزالته لكن هذا التوجه بدا أكثر وضوحا بعد عام 1974م عندما انضمت منظمة التحرير الفلسطينية إلى السرب العربي واعترفت بالقرار المذكور ولم يكن خافيا بالطبع ذلك الترابط بين اعتراف المنظمة بالقرار الدولي وبين الاعتراف بها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني في مؤتمر الرباط عام 1974م بل بدأت مشاريع اتصالات مع التقدميين الإسرائيليين أو اليسار الإسرائيلي وكان من أبرزها اللقاءات المتتابعة للملك حسين مع اليهود في عامي 1976-1975م حيث بلغت ستة لقاءات وذلك لشعور الملك بخسارته لجزء مما كان يملكه بعد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ولخوفه من اتفاق وشيك بين مصر والكيان الصهيوني[1].

**المرحلة الثانية مرحلة توقيع معاهدة كامب ديفيد وتداعياتها عام 1979م (كسر الحاجز النفسي).**

زار فيها السادات فلسطين المحتلة عام 1977م والتقى بقادة اليهود فيها وألقى خطابا في الكنيست الإسرائيلي ثم ما لبثت المفاوضات ان تسارعت حتى تمخضت عن توقيع معاهدة كامب ديفيد برعاية أمريكية وذلك عام 1979 م وتم عزل مصر عن بقية الدول العربية بهذه المعاهدة المنفردة.

**المرحلة الثالثة مرحلة أوسلو عام 1993م (الهرولة السريعة).**

جاءت مرحلة مدريد بعد حرب الخليج الثانية ثم أوسلو لتطلق حصان التطبيع العربي الإسرائيلي من عفاله خاصة من الطرف المباشر وهم الفلسطينيون فما هي سوى عشرة شهور وتحديدا في شهر يوليو 1994م حتى وقع الأردن اتفاقية (وادي عربة) وما أن حدث ذلك حتى انطلق مسلسل سريع من الهرولة العربية صوب تل أبيب من موريتانيا إلى المغرب صاحب العلاقات التاريخية مع تل أبيب إلى تونس وبقية الدول العربية.

[1] عادل الراجحي، التطبيع.. أيصبح العدو اللدود صديقا حميما، ص 6.

**المرحلة الرابعة مرحلة ما بعد مؤتمر الإسكندرية عام 1995م (التهدئة التكتيكية).**

ادركت الدول العربية المحورية وعلى رأسها السعودية ومصر وسوريا ان موجة الهرولة العربية صوب تل أبيب تؤذن بإنجاح مشروع (شيمون بيريز) الشرق الإسرائيلي في المنطقة من خلال السوق الشرق أوسطية بلا ثمن أن إسرائيل تتجاهل النوايا العربية في التطبيع بالحد الأدنى من الحقوق وفي هذه الأجواء جاء مؤتمر القمة الذي عقد في الإسكندرية مطلع عام 1995م لتهدئة الهرولة تجاه الكيان الصهيوني وبدأت موجة من الضغوط التكتيكية على الدول العربية المطبعة والمتجهة للتطبيع كي تهدئ جماح التطبيع وهو ما استجابت إليه معظم الدول في واقع الحال إذ بقيت العلاقات الدبلوماسية في حدها الأدنى غالب الاحيان غير أن الأهم من ذلك كله هو ما يتعلق بسير المفاوضات فقد كانت استراتيجية الدول الثلاث تقول إن مسيرة التطبيع مع الكيان الصهيوني وقد جاءت مسيرة المفاوضات الأولية من خلال جملة الاتفاقات التي تلت (أسلو) وهو ما تأكد بعد ذلك في قمة كامب ديفيد صيف عام 2000موهي القمة التي أكدت صعوبة التسوية مع مطالب إسرائيلية لا يقبل بها أحد في الساحة الفلسطينية والعربية.

**المرحلة الخامسة مرحلة تصاعد انتفاضة الأقصى واشتداد المقاومة المسلحة (تكافؤ القوى).**

جاءت انتفاضة الأقصى بعد ثلاثة شهور من القمة كامب ديفيد ثم تصاعدت واستمرت وفي أجوائها تصاعدت المقاومة المسلحة لتحصر في زمن قياسي جهود التطبيع التي بذلت طوال سبع أو تسع سنوات في اضيق نطاق وبدأت مرحلة جديدة في الخطاب الرسمي العربي حيال الكيان الصهيوني تقوم على هذه الرؤية للتطبيع حتى أن الدولتين المرتبطتين باتفاقيات السلام مع الكيان الصهيوني ولهما علاقات دبلوماسية معها وهما مصر والاردن قد[1] اضطرتا الى سحب سفيريهما من تل ابيب تحت وطأة الضغوط الشعبية والرسمية والتكتيك السياسي.

[1] عادل راجحي، مرجع سابق، ص7.

**المرحلة السادسة مرحلة مابعد قتل عرفات واحتلال أمريكا للعراق (الهرولة الجماعية )**

يمكن التأريخ لهذه المرحلة بمقتل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات نهاية عام 2004م وموافقة حركة فتح على تعيين (محمود عباس) خلفا له وهو المعروف بمناهضته لبرنامج المقاومة الذي تبنته حركةحماس والجهاد وفضائل فلسطينية آخر ى أو يمكن التأريخ لها باحتلال العراق على اعتبار أن ذلك الحدث هو الذي مهد لمرحلة الرعب بالنسبة للنظام العربي الرسمي الذي شكل وقوفه خلف (محمود عباس) سببا أساسيا في إنهاء مرحلة انتفاضة الأقصى وإعلان التعامل مع التسوية بلغة جماعية جديدة على الرغم عدم توافر أي أفق حقيقي لها في المنطقة بوجود شارون والمحافظين الجدد على رأس السلطة في الكيان الصهيوني وولايات المتحدة وفي هذه الأجواء جاءت المبادرة العربية للتطبيع الجماعي[1].

**المطلب الثاني: التطبيع من السرية الى العلنية.**

**المرحلة الأولى: التعاون والاستفادة المتبادلة.**

عندما كان العرب يواجهون سياسات التتريك التي هضمت حقوقهم في الدولة العثمانية في بدايات القرن الماضي وتشجيعها في ذات الوقت للحركة الصهيونية لاستيطان فلسطين، ظهرت دعوة للتفاهم العربي الصهيوني، تزعمها حزب اللامركزية العربية، للاستجابة للدعوة الصهيونية للتفأهم مع العرب من أجل التوصل إلى تسوية بين الطرفين، وللاستعانة بالصهيونية للوقف في وجه سياسة التتريك الاتحادية باعتبارها قوة إقليمية فاعلة يمكن التعاون معها والاستفادة من أموال المهاجرين اليهود وقدر أهم وذكائهم في مقابل أن ينالوا اعترافاً صحيحا بحقيقة مراكزهم في فلسطين. فالعرب واليهود جنس واحد ولكل منهما مزايا متممة للآخر ، فعند اليهود علم ومال ونفوذ، وعند العرب بلاد واسعة وقوى هائلة وكنوز أدبية ومادية لا تنضب فالتوفيق بينهم يكون لخيرهما خير الشرق كله لكن الصهاينة لم تكن لديهم النية الصادقة، بل كانت دعوتهم تكتيكية تهدف لتحقيق التباعد والعداء بين العرب

[1] عادل الراجحي، مرجع سابق، ص 8.

والاتحاديين واكتساب حقاً شرعياً في فلسطين وفهم نفسيات وعقليات وتفكير القادة العرب مع بقائهم على مبادئهم الصهيونية. وقد اكتشف القادة العرب حقيقة الخديعة الصهيونية بظهور وعد بلفور والاعتداءات الصهيونية الوحشية عليهم في فلسطين[1]

**المرحلة الثانية: العلاقات السرية مع الحكام والتيارات الفكرية الأممية.**

تحولت تلك الاستراتيجية، بمجرد قيام الحرب العالمية الأولى والحصول على وعد بلفور، إلى محادثات سرية مع الحكام العرب، وأولهم الشريف حسين وأبنائه للحصول على اعتراف رسمي بكيانهم الجديد[2] كما تخلل الفترة من وعد بلفور حتى نكبة فلسطين وإعلان الدولة اليهودية عام 1948 محاولات لبناء سلام زائف مع بعض القوى السياسية والثقافية العربية بحجة الوقوف أمام الإمبريالية الغربية، وأن قضية فلسطين تحل بالتحالف بين الطبقات والقوى العاملة العربية والصهيونية، التي اعتنقت الأفكار الأممية[3].

**المرحلة الثالثة: بناء العلاقات القانونية والثقافية السرية.**

مع إعلان قيام الكيان الصهيوني، عملت استراتيجية التطبيع على عدة اتجاهات:

الأول: تثبيت واقع الدولة الجديدة قانونياً عبر عقد هدنة مع مصر والأردن وبناء علاقات سرية مع الأردن باتفاقية عدم اعتداء في مارس سنة 1950،والذي تم بعدها بشهر في نيسان ضم مملكة شرق الأردن للضفة الغربية[4].

والثاني: تطوير لاستراتيجية الحوار مع اليساريين والتقدميين العرب مع نظرائهم الإسرائيليين والترويج لحل اشتراكي للأزمة بهدف إحداث اختراق داخل النخب السياسية العربية.

---

[1] الشبلي، سهيلا سليمان، **المشروع الصهيوني وبدايات الوعي العربي لمخاطره**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2016، ص81-67.

[2] عيسى، صلاح، وآخر **صك المؤامرة: وعد بلفور**، القاهرة: كتب عربية، دون تاريخ أو طبعة، ص89.

اليسار التذكاري, مجلة الأهرام العربي،، على الرابط التالي: http://arabi.ahram.org.eg/News/112672.aspx

2-د.حبيب إلياس، **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، على موقع جريدة دنيا الوطن على الرابط التالي: hps://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/344219.html

الثالث: كان المسار الاقتصادي الذي تركز على بيان أضرار المقاطعة للاقتصادين العربي والصهيوني والمزايا التي يحققها التطبيع بينهما.

وكانت مصر في المقدمة، كانت المرشح الأول لعملية التطبيع وهدف استراتيجيتها الأساسي، لإيمان الصهاينة" إن مفتاح السلم أو خطر العدوان يوجدان في مكان ما على ضفاف النيل فمصر هي مقدمة الصف، كما أنها أهم الدول العربية، فهي تعطي اللحن وبدونها، ليس هناك من موسيقى[1].

**المرحلة الرابعة: التطبيع الرسمي.**

ومع دخول عصر السلام الأمريكي، في سبعينيات القرن الماضي، بدأت الاستراتيجية تأخذ منحنى جديد. كان الأردن أول من توصل إلى ممارسة تحالف سري استراتيجي مع إسرائيل في عام1970 حينها قرر الأردن الانسحاب من القضية الفلسطينية وطرد الفلسطينيين من أراضيه[2] وتبعتها مصر بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979م، وبدأت السودان وعمان والمغرب وتونس والمغرب والأردن ودول الخليج في التطبيع مع الكيان الصهيوني السر، حيث تعود علاقة الكيان الصهيوني بعمان، مثلاً، إلى سنة 1979م وفي نفس الوقت الذي وقع فيه الكيان الصهيوني اتفاقات ملزمة مع مصر والأردن وأقام علاقات سرية مع غيرهم، كان يواصل سياسة الحوار السري لكن مع منظمة التحرير الفلسطينية، ففي 1976 نظم هنري كوريل ما عرف ب"لقاءات باريس "لإجراء اتصالات بين الفلسطينيين والإسرائيليين للاعتراف المتبادل بينهما ضمت مستشار عرفات[3].

---

3–بيريس شيمون، **يوم قريب ويوم بعيد في مجموعة مؤلفين من الفكر الصهيوني المعاصر**، بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، ص145.

[2]**تقريرآفاق التطبيع من وجهة نظر صهيونية**، على بوابة الهدف الإخبارية، على الرابط التالي

hΣp://hadfnews.ps/post/43314/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D8%B5%D9%87%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A-

[3] تقرير عن اليسار العربي في مجلة الأهرام العربي، ورد فيه هذه المعلومة، على الرابط التالي:

hΣp://arabi.ahram.org.eg/News/112672.aspx

لتبدأ مرحلة جديدة من التطبيع تميزت بتراجع أيدلوجية التحرير الكامل لفلسطين إلى الحديث عن مبادرات سلام، وانكسر أول جدار لمعارضة التطبيع المتمثل في الحكومات في العالم العربي، والتي فتحت أبواب الحكومات الإسلامية والدولية المقاطعة لإسرائيل[1].

**المرحلة الخامسة: التطبيع الجماعي العلني**

مع حلول الثمانينات والتسعينيات، وبداية انفراط التضامن العربي، تقدم مشروع التطبيع بخطوات متسارعة وتميزت الاستراتيجية، في الثمانينيات، بإغراء العرب بمبادرات سلام، وصولا إلى إنهاء الانتفاضة عبر التلويح لقادة منظمة التحرير بكيان فلسطيني بناء على قرارات الشرعية الدولية، حتى الوصول لاعتراف منظمة التحرير بدولة إسرائيل وخصوصا بعد "تقارب أردني قوي" في عام 1988م.

وتطورت هذه الرؤية مع بداية عقد التسعينيات لتجعل التفاوض هو المرجعية لا الشرعية الدولية، وإعطاء أولوية للتطبيع بين الأنظمة العربية والكيان الصهيوني؛ إذ شهد النظام الإقليمي العربي تصدعاً كبيراً جراء حرب الخليج الأولى عام1990،وبدء مفاوضات السلام في مدريد عام 1991،وصولا إلى أوسلو 1993م مع منظمة التحرير، ووادي عربة 1994م مع الأردن.

**المرحلة السادسة: من التطبيع إلى الشراكة.**

مع توقيع منظمة التحرير اتفاق أوسلو والأردن اتفاق وادي عربة ووقوف مصر كوسيط في الصراع لا كأصيل فيه، ظهرت العلاقات الإسرائيلية العربية إلى العلن ابتداء من عمان سنة 1994م من خلال مكاتب لرعاية المصالح التجارية بينهما. تبعتها خلال الفترة من1996 –

[1] محسن محمد صالح، **التطبيع الإسرائيلي– الخليجي الركض وراء السراب**، على الرابط التالي:
https://www.alzaytouna.net/2018/11/07/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8%D8%A7%D9%84/

2000 كلا من المغرب وموريتانيا وقطر وعمان وتونس. والآن وحسب "حملة المقاطعة فلسطين، فإن ثمة 15 نظاماً عربياً يقيمون علاقة بشكل أو بآخر مع الكيان الإسرائيلي[1] وخلال ولاية الرئيس الأمريكي السابق ترامب، انتقلت استراتيجية التطبيع إلى آفاق غير متوقعة، حيث انتقل الأمر من التعاون الاقتصادي والتبادل الدبلوماسي والتعاون الأمني إلى التفأهم على المصالح، وأخيراً، كما بدا في مؤتمر وارسو الأخير، الوصول إلى التحالف بين الأنظمة العربية والكيان الصهيوني لمواجهة الأخطار الحقيقية أو المتوهمة من الإرهاب الإسلامي حتى إيران. وانتقال النظم العربية من اعتبار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو أهم مسألة يجب حلها، إلى الاعتقاد أن التحدي الأكبر في تاريخهم مصدره الجمهورية الإسلامية في إيران، وأنه من دون تأثير إيران السام يمكن الاقتراب من حل النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني، لأنهم من يدعم حركتي حماس والجهاد الإسلامي[2].

## المطلب الثالث: أسباب التطبيع الخليجي مع إسرائيل

خلال الفترة بين عام 2010 والعام 2019 سجلت منطقة الخليج نشاطا تطبيعيا غير مسبوق مع إسرائيل، وهو نشاط تجاوز حتى عمليات التطبيع الإسرائيلي مع مصر والأردن في أعقاب توقيع اتفاقات السلام بينهما من جهة وبين اسرائيل من جهة ثانية

وثمة العديد من الأسباب التي تقف وراء حمى التطبيع في المنطقة الخليج بحسب تقدرينا، ونرى أن من الممكن إيجاز هذه الأسباب فما يلي[3]:

**أولا:** اتخذت بعض دول الخليج قرار، واضحا بالتصعيد لموجة صعود السلام السياسي التي أعقبت ثروات "الربيع العربي" في 2011، فيما وجدت هذه الأنظمة في التطبيع مع اسرائيل

[1] مرجع نفسه، **التطبيع الاسرائيلي الخليجي،**

[2] تصريحات وزراء خارجية البحرين والسعودية في مؤتمر وارسو، على موقع جريدة الشروق، على الرابط التالي:
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=17022019&id=612d6e94- b274-4757-b425-a771ce06a453

[3] محمد أمين، فراس ابو هلال، **العرب وإسرائيل مخاطر التطبيع والمطبعين،** مرجع سابق، ص33.

داعما مهما لسياستها الجديدة، أو معركتها مع الاسلام السياسي، على اعتبار أن القضية الفلسطينية هي وقود حركات الاسلام السياسي في العالم العربي.

**ثانيا:** تصاعد وتيرة الصراع من إيران على أكثر من جبهة، وتزايد المخاوف في الخليج من " الحراك الشعبي "، دفع بعض أنظمة الخليج إلى طرح المعادلة الشاذة التي تقوم على ان " إيران أشد عداوة لنا من اسرائيل "، وهي المقولة التي أسست خليجيا للتطبيع مع اسرائيل، لأنها تنطوي على أنها، فكرة ان " إسرائيل عدو" وان الأرض الفلسطينية محتلة.

**ثالثا:** التحولات الداخلية التي شهادتها بعض الأنظمة السياسية في الخليج خلال السنوات الأخيرةوفي مقدمتها وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز في السعودية بداية عام 2015، وتولي الملك سلمان للحكم مع رغبته في نقل السلطة إلى الجيل التالي من العائلة عبر ابنه محمد، وهو ما كان يعني بالضرورة ولادة دولة السعودية.

**رابعا:** أزمة الخليج وقرار أربع دول عربية فرض حصار على دولة قطر اعتبارا من شهران حزيران/يونيو 2018، وهما ما انعكس سريعا على المستوى الدولي[1].

[1] محمد أمين، فراس ابو هلال، **العرب وإسرائيل مخاطر التطبيع والمطبعين**، مرجع سابق، ص34.

## المبحث الثاني: مستقبل التطبيع العربي الإسرائيلي.

### المطلب الأول: العلاقات الإسرائيلية المصرية.

قطعت العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ توقيع على معاهدات كامب ديفيد أشواطا بعيدة في مجال التطبيع فقد سار الطرفان المتعاقدان خطوات طويلة لم تقربهما كثيرا من مرحلة العلاقات الطبيعية بين الدول فحسب بل إنها نقلتهما الى مرحلة أقرب ما تكون الى الدولة الأولى بالرعاية ولعل استعراض الأشواط التي قطعتها مسيرة العلاقات المصرية الإسرائيلية يمكن ان يعطينا فكرة على درجة كافية من الوضوح عن تطور هذه العلاقات والمدى الذي وصلت إليه.

**أولا- مرحلة النمو والازدهار(1979/3/26_1982/9/21).**

تغطي هذه المرحلة من العلاقات الفترة الممتدة من توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وحتى استدعاء السفير المصري من تل ابيب وتجميد عملية التطبيع أثر الغزو اليهودي للبنان وما رافقه من مجازر فقد شهدت العلاقات بين الجانبين خلال هذه المرحلة توسعا ملحوظا وبدا واضحا أن الجانب المصري كان متلهفا على تسريع وتيرة تنفيذ المعاهدة حيث وافق نظام السادات على التبادل السفراء بعد شهر من انسحاب إسرائيل من خط العريش رأس محمد في 26يناير 1980 مع ان معاهدة تقضي بتبادل السفراء بين البلدين بعد إتمام الانسحاب الإسرائيلي من كل سيناء 26 افريل 1982[1].

اما بالنسبة لإسرائيل فقد تطلعت منذ دخول المعاهدة حيز التنفيذ إلى الحفاظ على جريان الدم في شريان الاعتراف الرسمي المصري بالكيان اليهودي ثم انتقلت بعد ذلك إلى تأمين كافة مستلزمات هذا الاعتراف على نحو التالي:

- العلاقات الدبلوماسية: افتتحت في كل من مصر وإسرائيل سفارة للطرف الآخر وتم تبادل السفراء بشكل رسمي بينهما 26 فيفري 1980.

[1] غسان حمدان، **التطبيع استراتيجية الاختراق الصهيوني**، دار الامان للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1409هـ/1989م، ص235.

- العلاقات الاقتصادية: تم الاتفاق على انهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييز المفروضة ضد حرية انتقال الأشخاص والسلع من إسرائيل إلى مصر وبالعكس وبدأت البضائع و المنتجات الإسرائيلية تغزو الأسواق المصرية كما نشطت حركة السياحة بين البلدين ووقع الجانبان سبع اتفاقيات اقتصادية نظمت قطاعات التجارة والزراعة والسياحة والمواصلات.
- العلاقات الثقافية: وقع الجانبان على الاتفاقية في 8 ماي 1980 ونصت على التعاون في مجالات الثقافية والعلمية والفنية وتبادل البرامج التلفزيونية والإذاعية والافلام وتسهيل زيارات العلماء والدارسين والباحثين هذا إضافة الى إنشاء المركز الاكاديمي الإسرائيلي في القاهرة[1].

**ثانيا- مرحلة التجميد التطبيع(1986/9/11_1982/9/21)**

بالنسبة لتطبيع العلاقات فقد اقتصر الامر على تجميدها في شروط حددتها مصر في الثلاث نقاط التالية:

- التزام صريح من إسرائيل بسحب قواتها من لبنان وفقا لجدول زمني معلن.
- إعلان إسرائيل وقف إقامة أية مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة وبناء الثقة مع سكانها وعدم استفزازهما.
- حل مشكلة الطابا.

وقد تفاوت تأثير انتكاس العلاقات بين مصر و إسرائيل على عملية التطبيع من مجال الى آخر وفسر هذا التفاوت برغبة مصر في تقليص إجراءات التكبيع من دون أن يؤدي ذلك الى دخول في مواجهة مع إسرائيل.

ثالثا- مرحلة الإنفراج (1986/9/11-....)

[1] غسان حمدان، مرجع سابق، ص 236.

لم تخرج العلاقات بين الجانبين من طور الجمود الشديد إلا بعد الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في 33 جويلية 1984 حيث تسلمت السلطة في اسرائيل حكومة ائتلافية بزعامة شمعون بيريز زعيم حزب العمل فقد سارع بيريز الى مخاطبة مناطق الاهتمام الرئيسية التي تعني مصر كالانسحاب من لبنان وإجياء المساعي الرامية الى توصل الى تسوية شاملة بين العرب وإسرائيل وتسوية النزاع الثنائي حول شريط طابا وأخذ الوزراء الإسرائيليون يتوافدون على مصر الواحد تلو الآخر وفي النهاية استطاع بيريز إعادة الحرارة الى خط العلاقات المصرية الإسرائيلية مع ان إسرائيل لم تتم انسحابها من لبنان ولا تنوي ان تفعل كما بقيت الحكومة الإسرائيلية على خططها في زيادة الاستيطان والمستوطنات في ضفة والقطاع والشيئ الوحيد الذي تم انجازه من الشروط المصرية هو إحالة مشكلة طابا الى هيئة التحكيم دولية ملزمة وحتى هذه الموافقة ارتبطت بشروط عديدة اخلت بسيادة مصر واستقلالها والأهم من كل هذا الاجراءات التي اتخذها نظام مبارك لإعادة الدفء الى أجواء العلاقات الثنائية بين مصر و إسرائيل والتي كان منها:

- عودة العلاقات الدبلوماسية الى سباق عهدها وذلك بتعيين القائم بالاعمال المصري في تل ابيب (محمد البسيوني) سفيرا جديدا لمصر في إسرائيل.
- أصبحت الاتصالات الجوية الهاتفية المباشرة بين الطرفين عادية.
- ازدياد حجم السياحة الإسرائيلية في مصر (زار أكثر من 40 الف إسرائيلي مصر خلال شتاء وربيع عام 1982[1].
- تبادل الزيارات الرسمية بين الجانبين وكان أهمها زيارة الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري لفلسطين المحتلة.
- مشاركة إسرائيل في سوق القاهرة الدولي.

[1] غسان حمدان، مرجع سابق، نفس الصفحة.

- الحضور وفد من الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم الذي يترأسه مبارك مؤتمر حزب العمل الإسرائيلي.
- استعباد معارضي التطبيع من حياة السياسية المصرية ومثال ذلك إسقاط سعد محمد أحمد وزير العمل المصري السابق والرئيس الحالي لاتحاد نقابات عمال مصر من قوائم ترشيحات الحزب الوطني لمجلس الشعب وذلك لكونه من أشد المعارضين لتطبيع العلاقات مع الهستدروت الإسرائيلي ورفضه أكثر من زيارة لفلسطين المحتلة.
- التهنئة التي وجهها الرئيس المصري لرئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز بمناسبة ما يسمى عيد استقلال إسرائيل وإرساله مندوب عنه لحضور الحفل الذي أقامه موشيه ساسون السفير الإسرائيلي في مصر بهذه المناسبة كما حضر عدد من الوزراء المصريين.
- تم التوصل الى التجديد التعاون في مجالات الصحية والاقتصادية والسياحية وهي المجالات التي جمدت في المرحلة السابقة.

**المطلب الثاني: العلاقات الإسرائيلية الأردنية.**

يعتبر الملك حسين القائد العربي الوحيد الذي يبدى استعدادا لإجراء مفاوضات علنية مع الكيان اليهودي فهناك تجارب في الماضي تؤكد أن الملك أبدى موافقته على إجراء المباحثات العلنية لكن لهذا السبب أو ذاك كان يتراجع عن قراره في اللحظة الأخيرة ويبدو أن عدم إقدامه على إجراء مفاوضات علنية ومباشرة مع إسرائيل وفر له البقاء على رأس السلطة منذ 32عاما

اذن كلا الجانبين الإسرائيلي والأردني غير مؤهل لإبداء تنازلات كبيرة قد تؤدي بهما الى التوصل فعلا لتسوية السياسية وحتى يتم كسر الجمود في سبيل تحقيق انفاقية سلام

بين[1] إسرائيل والأردن يستمر الملك في إرساء دعائم نفوذه في الضفة الغربية من خلال سلسلة من الإجراءات التي تم رصد بعض منها:

- أصدرت لجنة الأمن الاقتصادي الأردنية قرارا بإعادة فتح جميع البنوك التي كانت تعمل داخل الأرض المحتلة قبل الاحتلال وبالفعل تحرك رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة عمان وقام بعدة زيارات للأرض المحتلة أسفرت عن إعادة فتح فرع البنك في مدينة نابلس وما تزال المفاوضات جارية مع السلطات الإسرائيلية للسماح بفتح بقية الفروع.
- إجتذب معرض التكنولوجيا الزراعية الذي يقام كل سنتين في تل ابيب والذي فتح أبوابه في سبتمبر 1986 عدادا كبيرا من المنشغلين بالزراعة في الدول الشرقية والدول العربية فمن بين الاربعة الاف زائر أجنبي لوحظ وجود نحو 150 مزارعا من جنوبي لبنان وزوارا من المغرب والاردن ودول العربية آخر ى وظل هذا الحضور محصورا في نطاق السرية حيث تتم المعاملات من خلال رجال أعمال من الضفة الغربية المحتلة وقد أكد رافي جليك منظم المعرض ان المشترين الأردينين تقدموا بطلبات شراء وصلت قيمتها الى مليوني دولار.
- في خطوة على طريق عودة الأردن للاضطلاع بشوؤن الأراضي المحتلة تم إرسال بعثة من شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية عالية سابقا الى الضفة الغربية وذلك لفحص إمكانية افتتاح مكتب للشركة في القدس العربية وإنشاء خطوط لحافلاتها عبر جسري نهر الأردن كي تنقل مواطني الضفة الى مطارات الاردنية وضمت البعثة الاردنية منيب طوقان مدير إدارة مطار عمان وعدنان المفتي مدير شكرة أتوبيسات الجيت إضافة الى رجل الاعمال أسامة فادا.

[1] غسان حمدان، مرجع سابق، ص 249.

- أرسل شمعون بيريز وزير خارجية الكيان اليهودي مبعوثة (إيلي شفاير) الى الأردن لمقابلة المسوؤلين الأردنين وقد توصل الجانبان الى اتفاق فني للتعاون في مجالات مختلفة من بينها إقامة مشروعات اقتصادية مشتركة في وادي عربة وكذلك فتح ميناء حيفا للصادرات الأردنية وقد أكد المليونير السعودي عدنان خاشقجي والذي كان وسيطا بين الجانبين موضوع هذا الاتفاق.
- تم الاتفاق بين السلطات الأردنية والإسرائيلية على إقامة اتصالات هاتفية مباشرة بين الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة وذلك عن طريق مركز ألي للاتصالات تمت إقامته في لندن وكان من المستحيل الاتصال تليفونيا من فلسطين المحتلة بأي بلد عربي باستثناء مصر.
- توجه وفد من أطباء الاسنان برئاسة الدكتور وليد مرقا رئيس نقابة أطباء الاسنان الاردنيين الى القدس المحتلة للاشتراك في مؤتمر لجراحة الاسنان وهذه أول مرة يتوجه فيها وفد رسمي أردني الى القدس منذ احتلالها.

**المطلب الثالث: العلاقات الإسرائيلية المغربية.**

أراد الملك الحسن الثاني من لقائه العلني مع رئيس وزراء إسرائيل شمعون بيريز في قصر إفران تقديم المساعدة لتخفيف شعور الرئيس المصري حسني مبارك بالعزلة في العلم العربي وتشجيع الملك حسين على المضي قدما في مبادراته السلمية وإذا كان اجتماع بيريز الحسن جاء محصلة لجهود فائقة السرية بذلتها اسرائريل والمغرب لأجل تحسين العلاقات بينهما إلا ان إصرار الملك المغربي على جعل مشروع قمة فاس لعام 1282 اساس لإحلال السلام بين العرب وإسرئيل ورفض بيريز التزحزح عن لآنه جعل من لقاء القمة هذا عاجزا عن إحياء عملية السلام في الشرق الاوسط.

غير ان هذا الفشل لم يثن الملك المغربي عن الاستمرار في تحركاته نحو إسرائيل وهدفه من هذا واضح فهوا يريد الحصول على المزيد من المساعدات الامريكية للمغرب الذي يعاني

من ضغوط ومصاعب إقتصادية كثيرة كما انه يتطلع الى انضمام المغرب الى السوق الاوروبية المشركة ولذلك شهدت الاتصالات واللقاءات المغربية الإسرائيلية تطورا ملجوظا من حيث [1]التركيز على التعاون الزراعي وتبادل الوفود الرسمية والفرق الشعبية وتنشيط حركة السياحة بين البلدين.

وفيما يلي بعض الاجراءات التي توضح المدى الذي وصل اليه تطبيع العلاقات المغربية الإسرائيلية :

- قام نائب وزير الزراعة الاسرئيلي (ابراهام كاتس عوز) بزيارة رسمية للمغرب على راس وفد ضم يتسحنق بيرتس عضو الكنيست ومدير عام شركة اغرسكو لتصدير الحمضيات وقد استغرقت الزيارة التي تمت في 3جوان 1986 اربعة ايام التقى الوفد خلالها عددا من المسؤولين المغاربة وفي مقدمتهم وزير الزراعة وتناولت المباحث التعاون الثنائي بين الجانبين في المجال الزراعي وسبل تنسيق المواقف تجاه السوق الاوروبية المشتركة ولا سيما في مجال تصدير منتجات الزراعية الى دول السوق.
- اتفق الجانبان على تنظيم رحلات سياحية من إسرائيل الى المغرب عن طربق إسبانيا وقد بدأت الوفود السياحية بالتدفق على المغرب ابتداء من 16 ماي 1982حيث قامت ثلاث مكاتب سياحية من تل ابيب واسدود بتوزيع إعلانات سياحية تدعو فيها الإسرائيليين الراغبين بزيارة المغرب الاسراع بتسجيل اسمائهم وحجز أماكن سفر لهم.
- وجهت الحكومة المغربية دعوة لوزير النقل الإسرائيلي حاييم كورفو لحضور مؤتمر النقل الدولي الذي عقد في مدينة فاس.

[1] غسان حمدان، مرجع سابق، ص 253.

- إشترك المغرب في معرض التكنولوجيا الزراعية الذي أقيم في تل ابيب خلال شهر سبتمبر عام 1986.
- قام وفد ضم أربعة من رجال الاعمال المغاربة المتخصصين في زراعة بجولة لمدة أسبوع في فلسطين /1987/3 وقد شملت الجولة زيارة منشأت زراعية متخصصة في تربية الطيور والابقار وبعض المشروعات الزراعية
- شاركت فرقة الفلكلور المغربي المسماة (جوقة الموشحات الاندلسية ) والتي تضم 30 شخصا في مهرجان الغنائي الإسرائيلي الذي اقيم في عين الديب وذلك في اطار احتفالات عيد الفصح اليهودي وقد اعدت الفرقة نشيدا خاصا اسمه نشيد السلام بمناسبة زيارتها لإسرائيل.
- أجرى السفير المغربي في واشنطن (محمد برجاح ) استقبالا رسميا خاصا منح باسم الملك الحسن الثاني السيدة ليليان شالوم التي كانت رئيسا للاتحاد السفارادي الامريكي وسام الفخر تقديرا على جهودها الضخمة من اجل تقريب القلوب بين الطائفتين اليهودية والعربية وقد حضر حفل الاستقبال اعضاء الكونغرس ورؤساء منظمات يهودية في الولايات المتحدة إضافة الى بعض الصحفيين الإسرائيليين الذين يدعون للمرة الثالثة الى منزل السفير برجاح[1].

يقول المؤرخ يورغن ينسيهاوغن أنه بحلول الوقت الذي ترك فيه كارتر منصبه في يناير 1981 كان في موقف غريب فقد حأول أن ينفصل عن السياسة الأمريكية التقليدية لكنه انتهى به المطاف إلى تحقيق أهداف ذلك التقليد، الذي كان يتمثل في تفكيك التحالف العربي، تهميش الفلسطينيين، وبناء تحالف مع مصر، وإضعاف الاتحاد السوفيتي وتأمين إسرائيل[2].

**أقسام الاتفاقية.**

تضمنت الاتفاقية ثلاثة أقسام، وهي كالآتي:

[1] غسان حمدان، مرجع سابق، ص 255.

[2] محمد إبراهيم كامل، "**السلام الضائع في كامب ديفيد**"، طبعة 1987، جريدة الأهالي، ص 662.

الجزء الأول: هدفَ هذا الجزء إلى الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، وبمشاركة الأردن في بعض تفاصيل المفاوضات، وتم الاتفاق على أنه بعد أن يتم انتخاب حكومة رسمية فلسطينية ممثلة من الشعب، كان يجب على الجيش الإسرائيلي أن ينسحب في غضون خمس سنوات، وأن يضمن الأمن الداخلي والخارجي، والنظام العام، سعياً لتحقيق الحكم الذاتي، والأمن الشرعي في الضفة الغربية، وقطاع غزة من أجل الحصول على حكم فسلطيني ذاتي.

الجزء الثاني: عبارة عن ملخص للاتفاقية بين إسرائيل ومصر، والعلاقات الدبلوماسية بينهم، التي بموجبها وافقت إسرائيل على إعادة شبه جزيرة سيناء إلى مصر بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، وبالمقابل سمحت مصر بوصول إسرائيل إلى الممرات المائية القريبة، كقناة السويس.

الجزء الثالث: تضمن أن كل المبادىء يجب تطبيقها لجميع دول الشرق الأوسط في المنطقة.[1]

وقد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

**المادة الأولى:**

1- تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

2- تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء.[2]

---

[1] Maria Pritchard"Camp David Accords"www.prezi.com, Retrieved 7-4-2018 (3-6-2014).

[2] الوزارة الخارجية المصرية، **معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع**، القاهرة: 1979، ص43-47.

3- عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة.

**المادة الثانية:**

إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني، وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة. ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس، ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي.

**المادة الثالثة:**

1- يطبق الطرفان في ما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم، وبصفة خاصة:

- يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي.
- يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الأمنة والمعترف بها.
- يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر، وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية.

2- يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر.

كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

3- يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع.

كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين للاختصاص القضائي بكافة الضمانات القانونية وبوضع البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات، وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الآخرى لهذه المعاهدة[1].

**المادة الرابعة:**

1- بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين، وذلك على أساس التبادل، تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية أو الإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة، وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول، وكذلك أية ترتيبات أمن آخرى قد يوقع عليها الطرفان.

2- يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول، ويتفق الطرفان على ألا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد، وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس، وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

3- تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق الأول.

4- يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين 1 و2 من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين.

[1] الوزارة الخارجية المصرية، مرجع سابق، ص 48.

**المادة الخامسة:**

1- تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام 1888 المنطبقة على جميع الدول. كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة.

2 -يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي. كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة.

**المادة السادسة:**

1- لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

2- يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة.[1]

3- كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها، بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الآخر ى لمثل هذه الاتفاقيات.

4- يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة.

[1] الوزارة الخارجية المصرية، مرجع سابق، ص 48.

5- مع مراعاة المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الآخر ى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة.

**المادة السابعة:**

1- تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق التفاوض.

2- إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق التفاوض فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم.

**المادة الثامنة:**

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية.

**المادة التاسعة:**

1- تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها.

2- تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل في سبتمبر/أيلول 1975

3- تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها.

4- يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة"[1]

[1] الوزارة الخارجية المصرية، مرجع سابق، ص 50.

**خلاصة الفصل:**

و من خلال هذا الفصل تعرفنا على مراحل التطبيع وتطوره من السرية الى العلنية في اطار صراع العربي الإسرائيلي وكذلك بيّنا اسباب التطبيع خليجي مع إسرائيل ومنه تطرقنا الى مستقبل التطبيع العربي الإسرائيلي في مبحث ثاني وتفرعت من خلاله الى ثلاث مطالب وهما العلاقات الإسرائيلية المصرية والعلاقات الإسرائيلية الاردنية والعلاقات الإسرائيلية المغربية.

فقط لخصنا هذا الفصل بانه تتجه الدول العربية، ولا سيما دول الخليج العربية، لأسباب داخلية وخارجية مختلفة، إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وتعتقد هذه الأنظمة أن التطبيع مع إسرائيل يساعدها في حماية أمنها، وتقريبها من واشنطن، بغض النظر عن موقف الفلسطينيين وموقف شعوبها من هذا التطبيع، علمًا أن الرأي العام العربي ما زال يرفض بأغلبية كبيرة الاعتراف بإسرائيل وقد توطدت علاقات بعض الدول مع إسرائيل إلى درجة التحالف قبل إقامة علاقات دبلوماسية؛ ما يجعل مصطلح التطبيع قاصرًا عن الوصف، لكن يبقى التركيز على خطوات تطبيع العلاقات، نظرًا إلى حساسية الرأي العام العربي الشديدة ضده. ويبدو واضحًا أن هذا الموقف لم تؤثر فيه الهموم والقضايا الداخلية للشعوب العربية؛ فالعلاقة مع إسرائيل مدفوعة بحسابات الأنظمة وليس الشعوب، ففضلًا عن أن الرأي العام العربي يدرك أن السلام مع إسرائيل لم يحقق الرخاء للشعوب في الدول العربية التي وقّعت اتفاقيات معها، وأن هذا السلام كان من مصادر وقف الإصلاحات في النظام السياسي، فإن الشعوب العربية تعتبر القضية الفلسطينية، بوصفها آخر قضية استعمارية، قضية الأمة العربية جميعها، وهو أمرٌ لم تستطع الأنظمة العربية تغيره.

# الفصل الثالث:
# أثر اتفاقيات التطبيع على الأمن العربي المشترك

**تمهيد**

**المبحث الأول: نماذج إتفاقيات التطبيع**

المطلب الأول: إتفاقية كامب ديفيد و وادي عربة

المطلب الثاني: الاتفاق الإبراهام والاتفاق مع المغرب

**المبحث الثاني: تأثيرها على العلاقات العربية العربية**

المطلب الأول: تأثيرها على الأمن العربي وعلى القضية الفلسطينية

المطلب الثاني: مخاطر تطبيع على القضية فلسطينية

المطلب الثالث: المواقف واهداف دول العربية اتجاه التطبيع

**خلاصة الفصل**

**تمهيد**

سنتطرق في هذا الفصل إلى أثر الاتفاقيات التطبيع على الأمن العربي المشترك وسنحاول تقسيم هذه الدراسة الى مبحثين، حيث المبحث الأول نبين فيه أهم نماذج الاتفاقيات التطبيع العربي الإسرائيلي، ومن خلال هذا المبحث سنتفرع إلى مطلبين وهما إتفاقية كامب ديفيد ووادي عربة واتفاقية الابراهام وإتفاق مع المغرب، وكذلك في المبحث الثاني نذكر تأثير التطبيع على العلاقات العربية العربية، ومن خلال هذا مبحث نتفرع إلى مطلبين، نبيّن من خلالهما مخاطر التطبيع على القضية الفلسطينية ومواقف بعض الدول العربية تجاه التطبيع وكذلك نبين اهداف دول العربية اتجاه التطبيع.

**المبحث الأول: نماذج اتفاقيات التطبيع**

من خلال هذا المبحث سنتعرف على أهم الاتفاقيات التي جاء بها هذا التطبيع وهنا نقسمه في مطلبين المطلب الأول نذكر فيه اتفاقية كامب ديفيد التي كانت بين مصر والكيان الصهيوني وفي المطلب الثاني اتفاقية وادي عربة التي كانت بين الاردن والكيان الصهيوني.

**المطلب الأول: كامب ديفيد و اتفاقية وادي عربة**

**أولا: اتفاقيات كامب ديفيد:**

وقعها الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في 17 سبتمبر 1978 أثر 12 يوما من المفاوضات السرية في كامب ديفيد. تم التوقيع على الاتفاقيتين الإطارية في البيت الأبيض وشهدهما الرئيس جيمي كارتر وثاني هذه الأطر (إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل) أدى مباشرة إلى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل 1979. بسبب الاتفاق تلقى السادات وبيغن جائزة نوبل للسلام لعام 1978 بالتقاسم. الإطار الأول (إطار للسلام في الشرق الأوسط) الذي يتناول الأراضي الفلسطينية، وكتب دون مشاركة الفلسطينيين وأدانته الامم المتحدة[1].

[1] إسماعيل فهمي، "**التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط**"، طبعة 2006، دار الشروق، ص 408.

يقول المؤرخ يورغن ينسيهاوغن أنه بحلول الوقت الذي ترك فيه كارتر منصبه في يناير 1981 كان في موقف غريب فقد حاول أن ينفصل عن السياسة الأمريكية التقليدية لكنه انتهى به المطاف إلى تحقيق أهداف ذلك التقليد، الذي كان يتمثل في تفكيك التحالف العربي، تهميش الفلسطينيين، وبناء تحالف مع مصر، وإضعاف الاتحاد السوفيتي وتأمين إسرائيل.

**أقسام الاتفاقية**

تضمنت الاتفاقية ثلاثة أقسام، وهي كالآتي:

الجزء الأول: هدفَ هذا الجزء إلى الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، وبمشاركة الأردن في بعض تفاصيل المفاوضات، وتم الاتفاق على أنه بعد أن يتم انتخاب حكومة رسمية فلسطينية ممثلة من الشعب، كان يجب على الجيش الإسرائيلي أن ينسحب في غضون خمس سنوات، وأن يضمن الأمن الداخلي والخارجي، والنظام العام، سعياً لتحقيق الحكم الذاتي، والأمن الشرعي في الضفة الغربية، وقطاع غزة من أجل الحصول على حكم فسلطيني ذاتي.

الجزء الثاني: عبارة عن ملخص للاتفاقية بين إسرائيل ومصر، والعلاقات الدبلوماسية بينهم، التي بموجبها وافقت إسرائيل على إعادة شبه جزيرة سيناء إلى مصر بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، وبالمقابل سمحت مصر بوصول إسرائيل إلى الممرات المائية القريبة، كقناة السويس.

**الجزء الثالث:** تضمن أن كل المبادئ يجب تطبيقها لجميع دول الشرق الأوسط في المنطقة.[1]

وقد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل

**المادة الأولى:**

1- تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

[1] Maria Pritchard"Camp David Accords"www.prezi.com, Retrieved 7-4-2018 (3-6-2014)

2- تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء.

3- عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة.

**المادة الثانية:**

إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني، وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة. ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس، ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي.

**المادة الثالثة:**

1- يطبق الطرفان في ما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم، وبصفة خاصة:

- يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي.
- يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الأمنة والمعترف بها.
- يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر، وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية.

2- يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر.

كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

3- يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع.

كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين للاختصاص القضائي بكافة الضمانات القانونية وبوضع البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات، وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الآخر ى لهذه المعاهدة[1].

**المادة الرابعة:**

1- بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين، وذلك على أساس التبادل، تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية أو الإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة، وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول، وكذلك أية ترتيبات أمن آخر ى قد يوقع عليها الطرفان.

2- يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول، ويتفق الطرفان على ألا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد، وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس، وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

3- تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق الأول.

[1] الوزارة الخارجية المصرية، مرجع سابق، ص48.

4- يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين 1 و2 من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين.

**المادة الخامسة:**

1-تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام 1888 المنطبقة على جميع الدول. كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة.

2 -يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي. كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة.

**المادة السادسة:**

1- لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

2- يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة.[1]

3- كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها، بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الآخر ى لمثل هذه الاتفاقيات.

4- يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة.

[1] الوزارة الخارجية المصرية، مرجع سابق، نفس الصفحة.

5- مع مراعاة المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الآخر ى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة.

**المادة السابعة:**

1- تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق التفاوض.

2- إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق التفاوض فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم.

**المادة الثامنة:**

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية.

**المادة التاسعة:**

1- تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها.

2- تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل في سبتمبر/أيلول 1975.

3- تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها.

4- يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة"[1].

**ثانيا: اتفاقية وادي عربة**

معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية أو ما يشار إليه باسم معاهدة وادي عربة، هي معاهدة سلام وقعت بين الأردن وإسرائيل على الحدود الفاصلة بين الدولتين والمارة بوادي عربة في 26 أكتوبر 1994. طبعت هذه المعاهدة العلاقات بين البلدين وتناولت النزاعات الحدودية بينهما. وترتبط هذه المعاهدة مباشرة بالجهود المبذولة في عملية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. بتوقيع هذه المعاهدة أصبحت الأردن ثاني دولة عربية بعد مصر وثالث جهة عربية بعد مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية تطبع علاقاتها مع إسرائيل في عام

[1] الوزارة الخارجية المصرية، مرجع سابق، ص50.

1987، حأول وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز وملك الأردن الحسين بن طلال ترتيب اتفاق سلام سري تتنازل فيه إسرائيل عن الضفة الغربية للأردن. ووقع الاثنان اتفاقية تحدد إطار عمل مؤتمر سلام شرق أوسطي. لم يتم تنفيذ الاقتراح بسبب اعتراض رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق.

شامير. في العام التالي، تخلى الأردن عن مطالبته بالضفة الغربية لصالح حل سلمي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بدأت المحادثات في عام 1994، بعدما أبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين ووزير الخارجية شمعون بيريز الملك الحسين بن طلال أنه بعد اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، قد "يُستبعد الأردن من اللعبة الكبيرة". استشار العاهل الأردني الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس السوري حافظ الأسد. مبارك شجعه، لكن الأسد قال له فقط "الحديث" وعدم التوقيع على أي اتفاق. نجح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بالضغط على الأردن لبدء مفاوضات سلام وتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل ووعده بإلغاء ديون الأردن. نجحت الجهود، ووقع رابين وحسين وكلينتون على إعلان واشنطن في واشنطن العاصمة في 25 يوليو1994وجاء في الإعلان أن إسرائيل والأردن أنهيا حالة العداء الرسمية وسيبدآن مفاوضات من أجل "وضع حد لسفك الدماء" ولأجل سلام عادل ودائم[1].

**أهم بنود المعاهدة:**

المادة الأولى – إقامة السلام

يعتبر السلام قائماً بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل (الطرفين) اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة.

المادة الثانية – المبادئ العامة.

[1] موسوعة ويكيبيديا، **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية**، 23مايو 2021، ساعة 05:36.

سيطبق الطرفان في ما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول وقت السلام، وبشكل خاص.

*يعترفان بسيادة كل منهما وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وسوف يحترمانها.

*يعترفان بحق كل منهما بالعيش بسلام ضمن حدود أمنة.

*سينميان علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما لضمان أمن دائم، وسيمتنعان عن التهديد بالقوة وعن استعمالها، وسيحلان كل النزاعات بينهما بالوسائل السلمية.

*يحترمان ويعترفان بسيادة كل دولة في المنطقة وبسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

*يحترمان ويعترفان بالدور الأساسي للتنمية والكرامة الإنسانية في العلاقات الإقليمية الدولية ويعتقدان أيضاً أن تحركات السكان القسرية ضمن مناطق نفوذهما بشكل قد يؤثر سلباً على الطرف الآخر ينبغي ألا يسمح بها.

**المادة الثالثة – الحدود الدولية**

تحدد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب البريطاني.

تعتبر الحدود د الدولية الدائمة والأمنة والمعترف بها دولياً بين الأردن وإسرائيل، دون المساس بوضع الأراضي التي دخلت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام 1967 يعتبر الطرفان أن الحدود الدولية بما فيها المياه الإقليمية والمجال الجوي حدود لا يجوز اختراقها وسوف يحترمانها[1].

من المتفق عليه أنه حيثما تبع الحدود مجرى نهر فإنه إذا تغير مسيل مجرى النهر تغييراً طبيعياً فإن الحدود لن تتأثر إلا إذا اتفق على خلاف ذلك.

مباشرة عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة سيعيد كل طرف الانتشار إلى جهته من الحدود الدولية.

[1] موقع الجزيرة، **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية**...اهم البنود 3/10/2004

مباشرة عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة سيدخل الطرفان في مفاوضات للوصول إلى اتفاقية خلال تسعة شهور حول تحديد حدودهما البحرية في خليج العقبة آخذين بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة بمنطقة الباقورة –نهاريم التي هي تحت السيادة الأردنية– حقوق امتلاك خاصة إسرائيلية.

**المادة الرابعة – الأمن**

يتعهد الطرفان بمقتضى هذه المادة على ما يلي:

–الامتناع عن التهديد بالقوة واستعمالها أو استعمال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية أو من أي نوع ضد بعضهما، وعن الأعمال والأنشطة الآخر ى التي تضر بأمن الطرف الآخر.

–الامتناع عن تنظيم الأعمال والتهديدات العدائية أو المعادية أو ذات الطبيعة التخريبية أو العنيفة وعن التحريض عليها والمساهمة أو المشاركة فيها ضد الطرف الآخر.

–اتخاذ الإجراءات الضرورية والفعالة للتأكد من أن الأعمال أو التهديدات بالعداء أو المعاداة أو التخريب أو العنف لا ترتكب من أراضيهما –وحيثما وردت كلمة أراض بعد هذه الفقرة فإنها تعني المجال الجوي والمياه الإقليمية– أو من خلال أو فوق أراضيها بما يتماشى مع حقبة السلام ومع الجهود لبناء أمن إقليمي وما يمنع ويحول دون العدوان والعنف.. يتفق الطرفان أيضاً على الامتناع عن ما يلي:

–الدخول في أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث أو مساعدته بأي طريقة من الطرق أو الترويج له أو التعاون معه إذا كانت أهدافه أو نشاطاته تتضمن شن العدوان أو أية أعمال آخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر، بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة.

يتخذ الطرفان إجراءات ضرورية وفعالة وسيتعاونان في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله. ويتعهد الطرفان.

باتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تشن من أراضيهما أو من خلال أراضيهما، وباتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمكافحة هذه النشاطات ومرتكبيها.

دون المساس بالحريات الأساسية بالتعبير عن الرأي وبالتنظيم، اتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع دخول ووجود وعمل أي منظمة أو مجموعة أو بنيتها الأساسية في أراضيها إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله[1].

**المادة الخامسة – الدبلوماسية والعلاقات الثنائية الآخر ى**

يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل السفراء المقيمين وذلك في خلال مدة شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

يتفق الطرفان على أن العلاقة الطبيعية بينهما تشمل أيضاً العلاقات الاقتصادية والثقافية.

**المادة السادسة – المياه**

بهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لكافة مشكلات المياه القائمة بين الطرفين، يتفق الطرفان على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادي عربة، وذلك بموجب المبادئ المقبولة والمتفق عليها وحسب الكميات والنوعية المتفق عليها.

**المادة السابعة – العلاقات الاقتصادية**

انطلاقا من النظر إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية باعتبارهما دعامتين للسلام والأمن والعلاقات المنسجمة في ما بين الدول والشعوب والأفراد من بني البشر، فإن الطرفين –في ضوء أوجه التفاهم التي تم التوصل إليها– يؤكدان على رغبتيهما المتبادلتين في ترويج التعاون الاقتصادي ليس بينهما وحسب، وفي ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي كذلك.

[1] موقع الجزيرة، **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية**، نفس المرجع.

لتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على ما يلي:

إزالة كافة أوجه التمييز التي تعتبر حواجز ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر ، والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما من قبل أطراف ثالثة.

**المادة الثامنة – اللاجئون والنازحون**

اعترافاً من الطرفين بالمشكلات الإنسانية الكبيرة التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين، وبما لهما من إسهام في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، فإنهما يسعيان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشكلات الناجمة على صعيد ثنائي.

اعترافاً من الطرفين بأن المشاكل البشرية المشار إليها أعلاه التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائي، يسعى الطرفان إلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة، وبمقتضى أحكام القانون الدولي.

**المادة التاسعة – الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية**

سيمنح كل طرف للطرف الآخر حرية الدخول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

وبهذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد[1] مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.

سيقوم الطرفان بالعمل معاً لتعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاثة بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني والتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام.

**المادة العاشرة – أوجه التبادل الثقافي والعلمي**

انطلاقاً من رغبة الطرفين في إزالة كافة حالات التمييز التي تراكمت عبر فترات الصراع، فإنهما يعترفان بضرورة التبادل الثقافي والعلمي في كافة الحقول، ويتفقان على إقامة علاقات

[1] موقع الجزيرة، **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية**، نفس المرجع.

ثقافية طبيعية بينهما، وعليه فإنهما يقومان –بأسرع وقت ممكن على أن لا يتجاوز ذلك فترة تسعة شهور من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة– باختتام المفاوضات حول الاتفاقات الثقافية والعلمية.

**المادة الحادية عشرة – التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار**

يسعى الطرفان إلى تعزيز التفاهم المتبادل في ما بينهما، والتسامح القائم على ما لديهما من القيم التاريخية المشتركة.

وبموجب ذلك فإنهما يتعهدان بما يلي:

الامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية القائمة على التعصب والتمييز، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية الممكنة التي من شأنها منع انتشار مثل هذه الدعايات، وذلك من قبل أي تنظيم أو فرد موجود في المناطق التابعة لأي منهما.

القيام بأسرع وقت ممكن وبفترة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، بإلغاء كافة ما من شأنه الإشارة إلى الجوانب المعادية وتلك التي تعكس التعصب والتمييز، والعبارات العدائية في نصوص التشريعات الخاصة بكل منهما.

أن يمتنعا عن مثل هذه الإشارات أو التعبيرات في كافة المطبوعات الحكومية.

**المادة الثانية عشرة – محاربة الجريمة والمخدرات**

سيتعاون الطرفان في محاربة الجريمة وبخاصة التهريب، وسيتخذان كافة الإجراءات الضرورية لمحاربة ومنع نشاطات إنتاج المخدرات المحظورة والاتجار بها، وسيقومان بتقديم مرتكبي مثل هذه النشاطات إلى المحاكمة، وفي هذا الخصوص سيأخذ بعين الاعتبار مجالات التفاهم التي توصلا إليها مثل ملحق 3 من هذه الاتفاقية. كما يلتزم الطرفان بإتمام الاتفاقات المرتبطة بهذا المجال في فترة لا تزيد عن تسعة شهور من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

**المادة الثالثة عشرة – النقل والطرق**

يأخذ الطرفان بعين الاعتبار التقدم المحرز في مجال النقل، ولهذا يعترف الطرفان بالاهتمام المتبادل في إقامة علاقات جوار طبيعية في مجال النقل. ولتعزيز العلاقات في هذا المجال يتفق الطرفان على ما يلي:

سيسمح كل طرف لمواطني الطرف الآخر ووسائل نقلهم بحرية الحركة في أراضيه وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدول الآخر ى ووسائل نقلهم، ولن يفرض أي طرف ضرائب إضافية أو قيود على حرية الحركة على الأشخاص ووسائل النقل من أراضيه إلى أراضي الطرف الآخر.

سيقوم الطرفان بفتح وإقامة طرق ونقاط عبور بين بلديهما، وسيأخذان بالاعتبار إقامة اتصالات برية والاتصالات بالسكك الحديدية بينهما.

سيستمر الطرفان بالتفاوض بشأن اتفاقات النقل المتبادل في المجالات السابقة والآخر ى مثل: المشاريع المشتركة، والأمان على الطرق، ومعايير النقل، وترخيص المركبات، وممرات برية، وشحن البضائع والحمولات، والقضايا المتعلقة بالأرصاد الجوية، على أن تتم هذه الاتفاقات في ما لا يزيد عن ستة شهور من تاريخ تبادل الطرفين وثائق تصديق هذه المعاهدة سيستمر الطرفان بالتفاوض لإقامة طريق سريع يربط الأردن ومصر وإسرائيل بالقرب من إيلات.

**المادة الرابعة عشرة – حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ**

يعترف كل طرف بحق سفن الطرف الآخر بالمرور البحري في مياهه الإقليمية وفقاً لقواعد القانون الدوليسيمنح كل طرف لسفن الطرف الآخر وحمولاتها منفذاً عادياً إلى موانئه، وكذلك إلى السفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر أو التي تأتي منها. وسيمنح هذا المنفذ وفقاً لنفس الشروط المطبقة عادة على سفن وبضائع الدول الآخر ى

يعتبر الطرفان مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية مفتوحة لكل الأمم للملاحة فيها والطيران فوقها بدون إعاقة أو توقف، وسيحترم كل طرف الآخر بالملاحة والمرور الجوي للوصول إلى إقليم أي من الطرفين من خلال مضيق تيران وخليج العقبة[1].

## المطلب الثاني:اتفاقية الإبراهيم واتفاق مع المغرب

### أولا: اتفاقية الابراهام:

وقعت كل من الإمارات والبحرين، الثلاثاء، اتفاقين للتطبيع مع إسرائيل، في مراسم ترأسها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بحديقة البيت الأبيض.

وبعد ساعات من حفل التوقيع على الاتفاقين، أصدر البيت الأبيض ثلاثة نصوص تتضمن نص إعلان "اتفاقات إبراهام" بين تل أبيب وأبو ظبي والمنامة، ونص اتفاقية التطبيع الثنائية بين الإمارات وإسرائيل، ويتألف من أربع صفحات، وملحق من 3 صفحات، ونسخة من اتفاقية البحرين مع إسرائيل.

وارتكزت الاتفاقات على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، والتعاون المشترك في عدة مجالات مع إسرائيل، غير أنها لم تذكر أن إسرائيل ملزمة بوقف ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو حتى تأجيلها.

وفيما يلي نص إعلان اتفاقات إبراهام (إسرائيل والإمارات والبحرين):

نحن الموقعون أدناه، ندرك أهمية الحفاظ على السلام وتعزيزه في الشرق الأوسط والعالم على أساس التفاهم المتبادل والتعايش، وكذلك احترام كرامة الإنسان وحريته، بما في ذلك الحرية الدينية.

نشجع على بذل الجهود لتعزيز الحوار عبر الأديان والثقافات للنهوض بثقافة السلام بين الديانات الإبراهامية الثلاث والبشرية جمعاء.

نؤمن بأن أفضل طريقة لمواجهة التحديات هي من خلال التعاون والحوار، وأن تطوير العلاقات الودية بين الدول يعزز من مصالح السلام الدائم في الشرق الأوسط والعالم.

نسعى إلى التسامح واحترام الأشخاص من أجل جعل هذا العالم مكاناً ينعم فيه الجميع بالحياة الكريمة والأمل، بغض النظر عن عرقهم وعقيدتهم أو انتمائهم الاثني.

[1] موقع الجزيرة، **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية**، نفس المرجع.

ندعم العلم والفن والطب والتجارة كوسيلة لإلهام البشرية وتعظيم إمكاناتها، وتقريب الأمم بعضها من بعض.

نسعى لإنهاء التطرف والصراع لتوفير مستقبل أفضل لجميع الأطفال. نسعى لتحقيق رؤية للسلام والأمن والازدهار في الشرق الأوسط وفي العالم.

وعليه، نرحب بحفاوة بالتقدم المحرز في إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وجيرانها في المنطقة بموجب مبادئ اتفاقي أبراهام، وتشجعنا الجهود الجارية لتوطيد وتوسيع هذه العلاقات الودية القائمة على المصالح المشتركة والالتزام المشترك بمستقبل أفضل.

والثلاثاء، وقعت الإمارات والبحرين اتفاقي التطبيع مع إسرائيل في البيت الأبيض، برعاية الرئيس الأمريكي، متجاهلتين حالة الغضب في الأوساط الشعبية العربية.

وأظهر حفل التوقيع الذي انعقد في البيت الأبيض، وزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد، ونظيره البحريني عبد اللطيف الزياني، بجانب نتنياهو.

وفي 13 أغسطس توصلت الإمارات وإسرائيل، إلى اتفاق لتطبيع العلاقات بينهما، قوبل بتنديد فلسطيني واسع، قبل أن تعلن البحرين خطوة مماثلة الجمعة الماضي.

وأعلنت قوى سياسية ومنظمات عربية، رفضها بشكل واسع لهذا الاتفاق، وسط اتهامات بأنه "طعنة" فيظهر قضية الأمة بعد ضربة مماثلة من الإمارات[1].

[1]عبد الجبار أبوراس، الأناضول، **نص إعلان "اتفاق إبراهام" بين إسرائيل والإمارات والبحرين (وثيقة)**، 2020.09.16, اسطنبول موقع:

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D9%86%D8%B5-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-/1975333

**ثانيا: اتفاقية مع المغرب**

وقع كلّ من المغرب وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية الثلاثاء (22 ديسمبر) على إعلان ثلاثي مشترك في العاصمة الرباط على هامش الزيارة الرسمية التي يقوم بها للمغرب الوفدان الأمريكي والإسرائيلي برئاسة مستشار ترامب وصهره جاريدكوشنر، والمستشار الخاص لرئيس الوزراء الإسرائيلي مائير بن شبات ووقّع المسؤولان الأمريكي والإسرائيلي ورئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني على هذا الإعلان أثر اجتماع مع الملك محمد السادس.

وفي المؤتمر الصحفي المشترك بين ممثلي الدول الثلاث كشف ناصر بوريطة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج عن إقامة علاقات دبلوماسية سلمية ودّية وكاملة بين المغرب وإسرائيل لخدمة السلام في المنطقة وتعزيز الأمن الاقليمي.

وفي مجمله تضمن الإعلان الثلاثي ثلاثة محاور أولها الترخيص للرحلات الجوية المباشرة بين البلدين مع فتح حقوق استعمال المجال الجوي، وثانيها الاستئناف الفوري للاتصالات الرسمية الكاملة بين مسؤولي البلدين وإقامة علاقات أخوية ودبلوماسية كاملة، وثالثها تشجيع تعاون اقتصادي ديناميكي وخلاّق ومواصلة العمل في مجال التجارة والمالية والاستثمار وغيرها من القطاعات الآخر ى، مع التوقيع على أربع اتفاقيات بين المغرب وإسرائيل تهمّ الطيران المدني وتدبير المياه والتأشيرات الدبلوماسية وتشجيع الاستثمار والتجارة بين البلدين.

وأضاف بوريطة في مداخلته خلال المؤتمر الصحفي أن المغرب وإسرائيل اتفقا على إعادة فتح مكتبي الاتصال في الرباط و تل أبيب خلال الأسبوعين المقبلين "اعتراف واشنطن بمغربية الصحراء إنجاز جيوسياسي للرباط"

موازاة لذلك، وقّع المغرب والولايات المتحدة اتفاقين للتعاون موجهان لإنعاش الاستثمارات بالمغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، حيث ينشط المغرب اقتصاديا، وذلك بقيمة ثلاث مليارات دولار.

وأوضح موقع "لوديسك" المغربي في صفحته الناطقة بالعربية أن الاتفاق الأول، هو عبارة عن مذكرة تفاهم بين الحكومة المغربية الممثلة في وزارة الاقتصاد وشركة تمويل التنمية الدولية للولايات المتحدة. أما الاتفاق الثاني الموقع من قبل محسن الجزولي الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج،

مع شركة التنمية الأمريكية، فهو عبارة عن "إعلان نوايا" بين الطرفين بخصوص المشروع الأمريكي "ازدهار إفريقيا[1]."

## المبحث الثاني: تأثيرها على العلاقات العربية العربية

بالرغم من قيام بعض الدول العربية بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وأن من بين تلك الدول لم تجازف بالإقدام على التبادل الدبلوماسي مع إسرائيل اعتبارا لمشاعر مواطنيها أو بالآخر ى خوفا من غضب وثورة هذه المشاعر، وما قد يؤدي إليه من عواقب غير محدودة.

فإن هذا لم يمنع بعض الحكام من التورط أو الإقدام الطوعي على خطوات تطبيعية مع إسرائيل بشكل غير مباشر تحت غطاء أنشطة ثقافية أو غيرها، الأمر الذي مكن إسرائيل من الاستمرار في تطبيع علاقتها مع عدة دول عربية حتى خلال الأوقات التي شاهدت تأزما وعدائية بين الجانب العربي وإسرائيل.

[1] الموقع الإلكتروني، **المغرب وإسرائيل ــ اتفاق على علاقات دبلوماسية كاملة واستثمارات ضخمة، 23.12.2020**، **الرابط:** https://p.dw.com/p/3n8Lu

## المطلب الأول: تأثيرها على الأمن العربي وعلى القضية الفلسطينية

أن الاتفاق الأخير لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة يعني نهاية مساعي التوصل إلى نتيجة معقولة تقوم على حل الدولتين للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني. وقد يأمل بعض الإسرائيليين في أن يؤدي تحسين العلاقات مع الدول العربية إلى تفادي الحاجة إلى مزيد من المفاوضات مع الفلسطينيين.

ومع ذلك، فإن الفلسطينيين لن يبارحوا مكانهم، والواقع هو عدم إمكان إحتفاظ إسرائيل بطابعها الأساسي كدولة يهودية وديمقراطية إذا تجاهلت القضية الفلسطينية. ولحسن الحظ، فإن أولئك الذين ما زالوا يسعون إلى حل الدولتين ليس لديهم سبب لليأس. فقد يكون الإنجاز الإماراتي–الإسرائيلي بمثابة جسر ضروري للتغلب على المأزق الحالي. ويمكن للدبلوماسية الماهرة أن تستخدم التطبيع كأساس لإحياء الزخم باتجاه التوصل إلى حل الدولتين ويظهر التاريخ والفطرة السليمة أن الدول العربية التي تحافظ على علاقات دبلوماسية مع إسرائيل تلعب دوراً أكثر فعالية في دعم التطلعات الفلسطينية من تلك التي ترفض إقامة علاقات مع إسرائيل فقد استغلت الدول العربية التي قامت بتطبيع العلاقات، وتحديدا مصر والأردن اتفاقات السلام التي وقّعتها مع إسرائيل للمساعدة في تسهيل الدبلوماسية الإسرائيلية الفلسطينية وثني الطرفين عن اتخاذ خطوات غير حكيمة.

### أولا: تأثيرها على الأمن العربي

تخلق عملية التطبيع الجارية مع إسرائيل مجموعة من الإشكالات للأمن العربي والعلاقات العربية– العربية والقضية الفلسطينية في وقت واحد على الصعيد الأمني والأقتصادي والدبلوماسي والسياسي والقانون الثقافي والفكري. كما أنها تقضي تماما على المبادرة العربية للسلام، ومن أهم هذه التداعيات على الأمن العربي[1]:

[1] أمير الطويل، مجلة شؤون فلسطينية, **مابعد اتفاقيات التطبيع العربي**، العدد 281، مركز الأبحاث– منظمة التحرير الفلسطينية القدس، فلسطين، ص81.

1 –**على الصعيد السياسي:**

يتوقع أن تؤدي إلى مزيد التعنت الإسرائيلي تجاه شروط التسوية، وأن تساعد على مزيد من تحييد القضية الفلسطينية كمحدد للعلاقات العربية– الإسرائيلية. وأن تدفع النظام العربي إلى مزيد من الانقسامات والانهيارات بصورة أكبر بما عليه الأن، إضافة إلى تنامي إشكالية تحديد العدو أو الصديق أو الخصم والمنافس في الخلافات العربية سياسيا وفكريا وثقافيا. وفقدان دول الثقل السياسي العربي لمركزها وثقلها السياسي ودورها الإستراتيجي (العراق، سوريا، مصر، السعودية...) وحلول دول آخر ى متحالفة مع اليمين الإسرائيلي واليمين الامريكي مكانها وكذلك إفقاد الجانب الفلسطيني القدرة على التأثير في مواقف دول العالم بسبب افتقاره للأدوات والمصالح التي يمكن تقديمها فيما كانت العلاقة مع الدول العرب الإسلامية مكسبا لأي دولة تتبنى الموقف العربي التصويتي ونتعرف بالدولة الفلسطينية.

2 _ **على الصعيد الأمني العسكري:**

تؤشر التحولات الجارية بشكل واضح إلى أن دولا عربية أصبحت ترى في إيران وليس إسرائيل، الخطر الأكبر على أمنها الوطني ومن ثم باتت مستعدة للتحالف العسكري مع إسرائيل ما يشكل انقلابا كاملا للمعادلات العسكرية والأمنية والإستراتيجية في المنطقة خاصة ان إيران ستجد في هذه الخطوة استقرارا كبيرا لها ما يفتح المجال لزيادة التوتر بين إيران والدول العربية.

على الصعيد الاقتصادي: يتوقع ان تكون للتحولات الجارية تداعيات على نظام الاقتصادي العربي ككل وعلى الاقتصاد الخليجي بصفة خاصة لأن قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على اختراق بنى وهياكل اقتصاد الدول المطبعة أكبر بكثير من قدرة اقتصاد هذه الدول على اختراق بنى وهياكل الاقتصاد الإسرائيلي ولأن تنامي العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وهذه

الدول يمكن أن يشكل عقبة أو يضع المزي من العراقيل أمام عملية التكامل الاقتصادي في العالم العربي [1].

**3 _ على الصعيد الثقافي والفكري والأيديولوجي:**

يمكن للتحولات الجارية أن تؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا على النسق العقائدي للنظام العربي وقد تضرب فكرة العربية في الصميم وتؤدي إلى تهميشها خاصة مع ما هيأته عملية التطبيع هذه من بيئة للترويج الإعلامي لأفكار تناقض الأفكار العروبية التي سادت في المنطقة لأكثر من سبعين عاما خصوصا فيما يتعلق باعتبار قضية الفلسطينية (أي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين) قضية عربية مركزية تحضي بالأولوية في السياسة العربية ناهيك عن مخاطر التحول الثقافي والفكري تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية بما في ذلك التحول بمفهوم العدو والحليف لدى البعض لتنتقل إسرائيل المحتلة إلى دولة صديقة وحليفة وإيران من دولة جارة إلى عدو أساسي تكرار تجارب سابقة فاشلة في تحقيق الأمن وحل قضية الفلسطينية خلال 42 عاما على صعيد تاريخ ومكونات الصراع وتجارب حله بالتسوية السياسية والتطبيع مع إسرائيل فقد مرت الدول العربية بعدة مراحل في هذه المحأولة وأهمها: مفاوضات كامب ديفيد والتوصل إلى معاهدة سلام منفردة بين مصر وإسرائيل عام 1978 التي فشلت ختى في إعادة السيادة الكاملة لمصر على سيناء ناهيك عن تخطيها القضية الفلسطينية ورغم القيام بعملية التطبيع كانت أحكم من الجارية اليوم غير أن الجانب الإسرائيلي أمعن في تهديد الأمن العربي وانتهاك حقوق الفلسطينية ورفض الانصياع لنداء السلام والتسوية حتى هذه اللحظة ولم تجن مصر من ذلك شيئا لا تقدما دورا سياسيا إقليميا من السابق مفاوضات السلام في مؤتمر مدريد عام 1991 ثم المفاوضات الثنائية الأردنية والفلسطينية واللبنانية والسورية مع إسرائيل إلى جانب مفاوضات متعددة دولية حول اللاجئين والمياه والعلاقات الإقليمية والأمن الإقليمي ورغم كل هذه الإغراءات التي اكتسبت إسرائيل وضعا سياسيا ودبلوماسيا أفضل

[1] أمير الطويل، مجلة شؤون فلسطينية, **مابعد اتفاقيات التطبيع العربي**، ص 82.

غير أنها ضغطت لفتح مسار تفاوض فلسطيني إسرائيلي سري أفضى إلى ما يعرف باتفاق أوسلو عام 1993 وتم فيه تعليق جميع الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني من الدولة والعودة والحدود والمياه والقدس...إلخ وفي وقت نفسه زادت إسرائيل من الاستيطان والانتهاكات والسيطرة على القدس والمقدسات والاغتيالات والاعتقالات العشوائية التعسفية وهدم البيوت ورفضت بدء المفاوضات النهائية المقررة عام 1999 وفي عام 2002. قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بتدمير مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية التي نشأت بناء على هذا الاتفاق وحتى اليوم لم تعقد أي مفاوضات جدية لإنهاء الاحتلال (بعد مرور 27 عاما) وليس هذا فحسب بل إن إسرائيل لم تطبق أكثر من 13%مما ينبغي أن تقوم به رغم قيام الجانب الفلسطيني بتطبيق أكثر من 87% من المطلوب منه في هذا الاتفاق.

مفاوضات السلام الأردنية – الإسرائيلية التي افضت إلى معاهدة وادي عربة للسلام عام 1994، والتي تم توقيعها بسرعة غير متزنة واحتجاجا على توقيع الفلسطينيين اتفاق اوسلو عام 1993 ورغم ذلك استمرت إسرائيل في تجاهل الدور الأردني في الأماكن المقدسة وانتهاكه واستمرت في المماطلة في التوصل إلى حل نهائي لاحتلال فلسطين كما قامت بعدة اختراقات أمنية وعسكرية ضد الأردن ولم تسمح للأردن بممارسة الاستيراد والتصدير مع الضفة الغربية إلا بشروط معقدة وبأرقام متواضعة جدا كما أنها لم تترك فرصة إلا وهددت فيها بأن شرق نهر الأردن أي الأردن جزء من وعد بلفور لإسرائيل بأشكال مختلفة وهي تحاول التهديد بالإخلاء بالأمن الأردني بأشكال لانهاية لها[1].

خالصة هذا التحليل أن هذه الظاهرة المستجدة في عملية التطبيع بين دول عربية وإسرائيل تجري منبتة عن السياق الطبيعي للصراع وعن المسارين التاريخي والاستراتيجي المؤسسين بالدماء والتضحيات العربية والفلسطينية وتأتي معاكسة ودولي ولتنامي رفض وعزل إسرائيل إقليميا ودولي لتنامي الأخطار الإستراتيجية على إسرائيل من المقاومة الفلسطينية ومن تنامي

[1] أمير الطويل، مجلة شؤون فلسطينية, **مابعد اتفاقيات التطبيع العربي**، ص 82.

نفوذ كل من تركيا وإيران والمجموعة الإسلامية عموماً، ولذلك، فهي تتم في ظل ضعف الرؤية التي تقف خلف الحماسة لهذه العملية من الأطراف العربية، وتحاول تهميش الجانب الفلسطيني في العلاقات العربية- الإسرائيلية وإفقاد القضية الفلسطينية وكما يطرح الاستراتيجيون، فإن حركة التطبيع الجارية اليوم ليست حركة تاريخية إستراتيجية، بل هي حركة اعتراضية قوية لمنع التاريخ من أن يسير باتجاهاته الطبيعية التي سطرتها صفحاته خلال العقود الماضية، حيث إن إسرائيل، ورغم ما تملك من قوة ونفوذ واتفاقات سلام، بقيت وستبقى تعيش في عقلية الغيتو والرعب وعدم الثقة بالأمان بالمستقبل وبالمحيط الاستراتيجي[1].

**ثانيا: تأثيرها على القضية الفلسطينية**

لا شك أن القضية الفلسطينية، قد عانت الكثير من التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني وتحولات الأنظمة العربية التي باتت تتعامل مع هذا الكيان باعتباره حليفاً لا عدواً. وتأتي في مقدمة تلك الأنظمة السلطة الفلسطينية، التي انقلبت على أهدافها وأسباب وجودها، وصارت تعمل شرطياً للكيان المحتل وكان لاتفاقيات أسلو التي وقعتها معه عواقب كارثية بالنسبة إلى معيشة الفلسطينيين ومستقبل القضية بل وعلى التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني حيث أدى التطبيع الفلسطيني إلى فتح بوابة التطبيع العالمي والاسلامي مع الكيان الصهيوني كما أن التطبيع العربي، قد خلقت في العلن تيارا عربيا قويا من المثقفين ورجال الأعمال يتبنى التطبيع مع الكيان الصهيوني ويروج لأوهام السلام مع الكيان الصهيوني مما أدى لبلبة كثير من أبناء الشعب العربي وتشوش موقفهم من القضية الفلسطينية ومن التطبيع مع العدو الصهيوني. كما أن التطبيع العربي قد أثر على حركات المقاومة العربية بسبب التضييق الرسمي عليها داخل دولها[2].

---

2عماد الدين العشماوي، **استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع دول العربية كيف نفهمها ونقاومها؟**، مجلة مداد الأدب، العدد 2019-2018، ص874.

لكن، على الرغم من هذه التأثيرات الضارة، إلا أن التطبيع بسلبياتها كلها، قد كان سبباً من أسباب استمرار صمود الشعب الفلسطيني، وصمود المقاومة وإبداعها في مقاومة التطبيع في الداخل الفلسطيني، وانكشاف الوجه الصهيوني القبيح للخارج العربي، حتى خبت دعوات السلام والتطبيع، ونشطت دعوات مقاومة التطبيع من جديد. بل إن التطبيع، قد جعل زمام المبادرة بين يدي الشعوب المؤتمنة عليها وشريكة الفلسطينيين في الدفاع عن فلسطين ورفض التطبيع مع الكيان الصهيوني ومن المفارقات الغريبة، أن تراجع المقاطعة العربية الرسمية وبداية التطبيع، لم يتوقف عند صحوة الشعب الفلسطيني والشعوب العربية فقط، لكن واكبه موجة جديدة من حملات المقاطعة على مستوى العالم في الظهور، بدعوة من المجتمع المدني الفلسطيني في البداية، وبعدها أخذت الحملات حياة خاصة بها، وأصبحت بالأحرف الأولى "بي دي إس" أي مقاطعة العقوبات وسحب استثمارات معروفة ببساطة.

ومن يشاهد الإنسان العربي الفلسطيني، اليوم، في مسيرات العودة، يوقن أن فمازالت المقاومة الفلسطينية قائمة تدل على أن فاتحة الطريق نحو تحرير فلسطين. وأن الحضور العربي الداعم للفلسطينيين، هو أساس فرض أي حل عادل للقضية[1].

**المطلب الثاني: مخاطر التطبيع على القضية الفلسطينية**

إن مخاطر التطبيع مع إسرائيل لم تكن يوما مقصورة على القضية الفلسطينية وأرض فلسطين بل انها تمتد إلى ما هو أبعد وأشمل من ذلك، فالأمة الإسلامية هي المستهدف الرئيسي، من خلال إضعاف الاهتمام بالقضايا التي تهم المسلمين وبالثوابت الإسلامية وتفكيك هوية الأمة الإسلامية. فبعد أن كان التعامل وإنشاء علاقات مع إسرائيل يعد خيانة للفكر الإسلامي وللأمة الإسلامية والعربية، أصبحت الدول الإسلامية والعربية تهرول لإنشاء علاقات مع إسرائيل، وبالتالي تشتت الإسلام والمسلمين، ونشوء جيل متخبط الفكر والمبادئ، غير متمسك بقيمه، يرى أن إسرائيل والدول الغربية نموذج للدول الناجحة المتقدمة، بغض

[1] عماد الدين العشماوي، مرجع سابق، ص 875.

النظر عن النهج والأسلوب المتبع، فجيل مسلم عربي لا يعرف عدوه من صديقه، أخطر على الأمة الإسلامية والعربية من التطبيع نفسه يعد التطبيع العربي الإسرائيلي تغيراً استراتيجيا هاماً وخطيراً في المنطقة العربية، إذ يعتبر نقطة قوة وإنجاز لصالح إسرائيل، في المقابل فإن التطبيع العربي قد أضعف موقف القضية الفلسطينية وسط تخلي أكثر الدول العربية تأثيرا في المنطقة عن دعمها لفلسطين، وانتقال دعمها لصالح إسرائيل، ومن أهم تداعيات التطبيع العربي على القضية الفلسطينية مستقبلا، هو تراجع مكانة السلطة الفلسطينية وتعجيل انهيارها، مما يؤدي إلى حدوث توتر في الشارع الفلسطيني، خاصة في ظل الانقسام السياسي الداخلي الذي يعاني منه الفلسطينيون منذ عام2007، والذي كان له دورا كبيرا في نجاح التطبيع في ظل تراجع وتخبط الموقف الفلسطيني في المنطقة العربية. فضلاً عن أن التطبيع من المؤكد سيكون له دوراً في إنجاح صفقة القرن، والمخطط الإسرائيلي لضم مناطق من الضفة الغربية إلى إسرائيل وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية[1].

هناك الكثير من المخاطر التي يمكن أن يتسبب بها التطبيع مع العدو، ضد الأمة العربية والإسلامية، وفي مقدمتها التهديد الكبير الذي سيتسبب به التطبيع للوجود والكيانية الفلسطينية والعربية والإسلامية وللأمن القومي الفلسطيني والعربي والإسلامي، ولا يمكن حصر عدد المخاطر والتهديدات الكثيرة والكبيرة الضارة بالشعب الفلسطيني والأمتين العربية والإسلامية، والتي تمس بقيمنا وتقاليدنا وأعرافنا وأخلاقنا ومجتمعاتنا الفلسطينية والعربية والإسلامية، التي ستنتج عن عمليات واتفاقيات التطبيع مع العدو والكيان الصهيوني، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر.

1. الاختراق الصهيوني الاجتماعي والفكري والثقافي والفني والإعلامي والرياضي للمجتمعات العربية والإسلامية.

[1] وصال، **التطبيع العربي الإسرائيلي وآثاره على مستقبل القضية الفلسطينية**، مركز دراسات الشرق الأوسط في كانون الثاني/ يناير 2009.

2. سعي العدو لتغيير مناهج التعليم، وحذف من المناهج التعليمية والتربوية في العالمين العربي والإسلام، كل ما يتعلق بكشف مخاطر وجرائم الكيان الصهيوني ومؤامرات وإفساد وفساد وخبث وكفر ولعنة اليهود.
3. حذف تاريخ وجغرافية وخارطة فلسطين من كافة المناهج التعليمية، واستبدالها بجغرافية الكيان الصهيوني وتاريخه الكاذب والمزعوم.
4. حذف الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة من المناهج التعليمية التي تحض على الجهاد والإعداد.
5. حذف المواضيع والمباحث المتعلقة بغدر وخيانة وكفر وحقد وتآمر اليهود من مناهج السيرة النبوية والتاريخ الإسلام.
6. ضرب الروح المعنوية واضعاف روح الترابط والتكافل الاجتماعي في المجتمعات العربية والإسلامية.
7. إثارة الفتن والنعرات الدينية والعقائدية والمذهبية والطائفية والإثنية والمنطقية في صفوف العرب والمسلمين[1].
8. الترويج للرذيلة والفاحشة والفسق والفجور والفساد والإفساد، والسعي لتدمير الضوابط والقيم الأخلاقية، وطمس التقاليد العريقة والأعراف والقيم الجميلة لدى العرب والمسلمين، ودفعهم للتحلل من القيم والتقاليد والأعراف والأخلاق الحميدة، عبر إشاعة ونشر الفساد والخمور والمخدرات والفجور والانحلال الأخلاقي، وبث الأفكار المسمومة والمنحرفة والسلوكيات المدمرة لدى الأجيال الناشئة والمجتمعات العربية والإسلامية، حتى لا تشكِّل أي خطر في المستقبل ضد الكيان الصهيوني

[1] محمد أبوسمرة، **مخاطر اتفاقيات التطبيع مع العدو الصهيوني على القضية الفلسطينية**، أمد للاعلام 2007–2021، موقع: https://www.amad.ps/ar/post/369094

9. تعزيز ونشر وتكريس المفاهيم الخاطئة حول الدين الإسلامي والمسلمين، والعمل بكافة الوسائل على تشويه الإسلام والمسلمين، واظهار التراث والفكر الإسلامي بمظهر الداعم للإرهاب والتكفير والاجرام.
10. إثارة الفتن واشغال العرب والمسلمين في حروب أهلية داخلية لا نهاية لها، مثلما يحدث الآن في العديد من الدول العربية والإسلامية.
11. السعي لمنع أو تقييد عمليات التجنيد وخدمة الدفاع الوطني الدول العربية والإسلامية وخفض تعداد الجيوش.
12. تحديد القدرات العسكرية والدفاعية لجميع الدول العربية والإسلامية، ومحاصرتها في مصادر شراء السلاح والمعدات العسكرية والأمنية المتطورة، ومنع الدول المُصنِّعة للأسلحة والمعدات العسكرية من بيعها الأسلحة الإستراتيجية والكاسرة للتوازن والتفوق النوعي.
13. استمرار تفرُّد الكيان الصهيوني بامتلاك الأسلحة النووية والاستراتيجية والنوعية والمتطورة والهامة.
14. فتح الممرات المائية وأعالي البحار والمياه الإقليمية العربية والإسلامية أمام سفن وبحرية الكيان الصهيوني.
15. إقامة قواعد عسكرية وأمنية صهيونية في بعض الدول العربية والإسلامية، مما سيتيح المجال للعدو للتفوق الإستراتيجي وفرض المزيد من الهيمنة في المنطقة، والتجسس والتغلغل في المجتمعات والكيانات العربية والإسلامية
16. العمل من أجل سلب المياه والثروات والخيرات العربية والإسلامية، ولاستغلالها في تطوير وانشاء المزيد من المشاريع الصناعية والتكنولوجية والعسكرية والزراعية والتنموية والاستثمارية.

17. إلغاء المقاطعة العربية والإسلامية، وافشال جهود وأعمال وبرامج ونجاحات كافة هيئات ومنظمات المقاطعة الناشطة في مختلف أنحاء العالم للعدو الصهيوني، وفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الصهيونية الصناعية والزراعية والتجارية[1]
18. استغلال الأيدي العاملة العربية الرخيصة في المشاريع الاستثمارية الصهيونية في العالم العربي، والتي كما قال نتنياهو ستعتمد على: (المزج بين العقل اليهودي والمال العربي)، مما سيؤدي إلى ازدهار ونمو الاقتصاد الصهيوني.
19. انتزاع اعتراف الدول العربية والإسلامية التي توقع اتفاقيات للتطبيع مع العدو بيهودية الدولة العبرية، والاعتراف بحقها في الوجود والعيش بأمن وسلام، وإنَّ مجرد موافقة تلك الدول على صفقة القرن، يعني اعترافها علناً بيهودية الدولة العبرية، وما يتبع ذلك من مخططات شريرة وخطيرة لتصفية القضية الفلسطينية.
20. منع وإدانة كافة أعمال وأشكال المقاومة الفلسطينية والعربية ضد الكيان الصهيوني، بما فيها المقاومة الشعبية والسلمية.
21. تمزيق الجبهة الداخلية للشعوب العربية والإسلامية، وكذلك للشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين المحتلة.
22. منع أية جهود أو مطالب فلسطينية أو عربية أو إسلامية لتحرير أرض فلسطين التاريخية، أو تحرير القدس الشرقية وجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، واتهام كل من يطالب أو يسعى إلى ذلك بالإرهاب، أو دعم الإرهاب.
23. السعي الجاد والحثيث لتحقيق الحلم الصهيوني بإقامة دولة (إسرائيل الكبرى)، الممتدة من نهل النيل غرباً حتى نهر الفرات شرقاً، ومن لواء الإسكندرية شمالاً، حتى منتصف الجزيرة العربية جنوباً[2].

[1] محمد أبو سمرة، مرجع سابق.

[2] محمد أبو سمرة، مرجع سابق.

-التطبيع جعل من الاحتلال الإسرائيلي دولة صديقة في الشرق الأوسط والوطن العربي ولم يعد الصراع عربي إسرائيلي بل تقزم إلى صراع فلسطيني إسرائيلي والآن يجري اتهام الفلسطينيين بمحاولات النزاع وإثارة الشغب مع" الإسرائيليين".

-التطبيع جعل الدول العربية أو على الاقل الانظمة العربية تهرول لتدشين علاقات مع الاحتلال الإسرائيلي بمعنى انه جعل أصحاب الحق يهرولون للمهادنة وفق فهم خاطئ لمبادئ سياسة أو إسلامية من قبيل المصالح السياسية المشتركة أو وان جنحو للسلم فاجنح لها[1].

-التطبيع أعادة رسم الخارطة السياسية للشرق الاوسط من الصراع العربي والاحتلال الإسرائيلي إلى تحالف بين العرب والاحتلال الإسرائيلي في مواجهة قوى إقليمية مثل إيران

-حدث تغير واضح على جانب كبير من الثقافة العربية حيث لم تعد دولة الاحتلال الإسرائيلي هي العدو بل هي الصديق في مقابل العدو الذي يتجسد في إيران ويجاهر بعض العرب في النظر إلى إسرائيل على انها صديق.

-صار بعض المثقفين العرب يشككون في أحقية الفلسطينيين في فلسطين التاريخية وهذا الامر يقدم خدمات جليلة للاحتلال الصهيوني وعلى طبق من ذهب لقد سمعنا تصريح الكاتب المصري يوسف زيدان في ديسمبر 2017م عندما اعتبر أن القدس لم تكن يوما عربية.

- تدخل رجال الدين في الصراع العربي الإسرائيلي بشكل يسهم في تعزيز مكانة إسرائيل وصاروا يفسرون الإرث الديني الإسلامي وفق مزاجهم أو بتعليمات من القيادة التي تحكمهم وصاروا يشككون في كون أن المسجد الأقصى عقيدة تجسدت في الاية الكريمة (سبحان الذي أسرى) الإسراء حيث ربطت هذه الآية بين مكة المكرمة وبيت المقدس برباطين أولهما جغرافي والثاني عقائدي.

[1] أحمد فايق دلول، **التطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي، رابط المحاضرة** رابط المحاضرة، المحاضرة_السادسةpdf.

– يؤطر التطبيع من الاحتلال القبول بالنكبة وبالنكسة وبسلسلة الهزائم العربية أمام الاحتلال ويقر لإسرائيل بأنها صاحبة الارض ويسمح كذلك للاحتلال بالتسلل الى الوعي العربي لاسيما مع الحديث عن التسامح والحوار الاديان.

–يؤدي التطبيع إلى تجاوز كل الثورات والانتفاضات التي قام بها الفلسطينيون ضد الاحتلال وتحويلها من فعل مقاوم إلى فعل عبثي لاسيما في ظل استماتة بعض النظرين للأنظمة التي تسير في ركب التطبيع لتظهير الخسائر البشرية والمادية التي تترتب على العمل المقاوم.

– يحرر التطبيع إسرائيل من التزاماتها تجاه المبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية وشرعنة سياسات الاحتلال وممارسة فيما يخص الاستيطان.

– أوجد التطبيع حالة الفتور في العلاقات بين بعض الدول الخليج والسلطة الفلسطينية من جهة وحركة حماس من جهة آخر ى رغم محاولة حماس تقريب وجهات النظر ومحاولة الحركة تحسين علاقاتها مع المملكة العربية السعودية بعد الوصول الملك سلمان لسدة الحكم[1].

**المطلب الثالث: مواقف واهداف دول العربية اتجاه التطبيع**

**أولا: مواقف دول العربية إتجاه التطبيع**

ينشر في الوطن العربي عموما موقف معياري سلبي من مفردة التطبيع اذ ان معناه لدى العرب مثل بحمولات ودلالات وصورة سلبية وذلك بسبب ارتباطه باحتمال تسليم العرب بوجود دولة إسرائيل أو بسبب ارتباطه بإنهاء الصراع مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها من دون حل عادل لقضية فلسطين أو بسبب استخدام بعض الدول العربية له لتحقيق مصالحها وتحسين أوراق اعتمادها لدى الدول الكبرى على حساب قضية فلسطين. وتتفق غالبية الأحزاب والقوى والسياسية المصرية فضلا عن العربية على هذا الموقف وقد ترافق هذا الموقف المعياري المبدئي مع فتأو إسلامية ومسيحية ضد التطبيع ولاسيما في الموقف

[1] أحمد فايق دلول، مرجع سابق.

من زيارة القدس تحت احتلال كما حظر الأنبا شنودة سفر الأقباط إلى القدس للحج ودعا مطران القدس في المنفى هيلاريون كبوتشي المسيحيين الى امتناع عن زيارة القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي[1].

اما على صعيد أنظمة الحكم السياسية فإن رؤية كل دولة عربية للتطبيع مع إسرائيل تختلف عن الآخر ى فهنالك دول عربية مثل سورية والجزائر والمملكة العربية السعودية ولبنان "الرسمي منذ سقوط اتفاق 18 ماي" لا تقبل أي شكل من أشكال التطبيع وهو ما ينطبق على العديد من الدول الإسلامية ايضا مثل ماليزيا التي لا تزال تتمسك بموقفها الرافض الإقامة أي علاقات دبلوماسية أو سياسية أو أي تعاون اقتصادي مع إسرائيل على خلفية السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وهنالك دول عربية وقعت على اتفاقيات سلام مع إسرائيل وأنجت تعاونا اقتصاديا معها على غرار الأردن ومصر اللتين وقعتا اتفاقية "الكويز" والتي تسمح بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة تجمع ما بين الخبرات الإسرائيلية والعمالة المصرية والأردنية وأسواق التصدير الأمريكية وهناك أيضا دول تفضل إقامة علاقات سرية بين حكومتها وحكومة إسرائيل حفاظا على صورتها العامة لتفادي إثارة غضب الشعب بهه العلاقة[2].

وفيما يلي قائمة ببعض الدول العربية وأين تقف الآن فيما يتعلق بتطبيع العلاقات مع إسرائيل:

❖ **سلطنة عمان:** كانت سلطنة عمان من أوائل الدول التي هنأت الإمارات والبحرين بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لكنها قالت إنها لا تزال ملتزمة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الذي يتطلع إلى قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية تحافظ الدولة الخليجية على علاقات جيدة مع كل من الولايات المتحدة وخصمها إيران، مدعيةً موقفًا

[1] محسن عوض، ممدوح سالم، أحمد عبيد، **مقاومة التطبيع ثلاثون عاما من المواجهة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 299.

[2] محسن عوض، مرجع سابق، نفس الصفحة.

محايدًا في المنطقة. كما لعبت دور الوسيط في النزاعات الإقليمية ومع ذلك، كانت هناك عدة اتصالات بين عمان وإسرائيل، بما في ذلك في عام 2018 عندما استقبل السلطان الراحل قابوس نتنياهو في مسقط. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يزور فيها مسؤول إسرائيلي عمان منذ عام 1996. في ذلك الوقت، قال مكتب نتنياهو إن الزيارة جاءت بعد اتصالات طويلة بين البلدين وكان أجرى وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي بن عبد الله أجرى اتصالا هاتفيا مع نظيره الإسرائيلي غابي أشكنازي، حيث اتفق الجانبان على ضرورة تعزيز العلاقات. كما تحدث المسؤول العماني مع جبريل الرجوب، أمين عام اللجنة المركزية لحركة فتح الفلسطينية، وأكد على عمق علاقة عمان مع الفلسطينيين[1].

❖ **المملكة العربية السعودية:** يقول محللون إن الصفقات الأخيرة لم تكن لتحدث لولا دعم الرياض، على الرغم من إشارة المملكة إلى أنها ليست مستعدة لاتخاذ نفس الخطوة بنفسها وأشارت المملكة العربية السعودية، التي قالت في وقت سابق هذا الشهر إنها ستسمح لجميع الرحلات الجوية بين الإمارات وإسرائيل بعبور مجالها الجوي، إلى أنها لن تطبع العلاقات مع إسرائيل خارج إطار مبادرة السلام العربية. لكن هناك مؤشرات على وجود انقسام عميق بين قيادة المملكة في هذا الصدد ذكر تقرير نشرته صحيفة وول ستريت جورنال الأسبوع الماضي أن الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز كان على خلاف مع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بشأن تطبيع العلاقات مع إسرائيل في حين أن الملك داعم منذ فترة طويلة للمقاطعة العربية لإسرائيل ولمطالبة الفلسطينيين بدولة مستقلة، يبدو أن محمد بن سلمان حريص على الانضمام إلى إسرائيل، لمصالح تجارية وعسكرية تخص المنطقة، بحسب التقرير خلال حفل التوقيع في واشنطن، قال ترامب للصحفيين إنه تحدث مع الملك و"بدأ الحوار" حول التطبيع مع إسرائيللكن وكالة الأنباء السعودية التي تديرها الدولة نقلت عن

[1] بوابة اقتصاد فلسطين، **ما هو موقف الدول العربية من تطبيع العلاقات مع إسرائيل**، أيلول 2020، الرابط: https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/17198/

الملك أن الملك أعرب عن دعمه لحل "دائم وعادل" للقضية الفلسطينية خلال مكالمته الهاتفية مع ترامب.

❖ **السودان:** على الرغم من مؤشرات تطبيع العلاقات بين السودان وإسرائيل، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كانت السودان ستعلن سيفعل ذلك في المستقبل القريبعد ما طرح وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو قضية إقامة السودان لعلاقات مع إسرائيل خلال زيارته للخرطوم رد رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك إن حكومته ليس لديها تفويض للقيام بذلك، ويمكن اتخاذ قرار من هذا القبيل بعد نهاية الفترة الانتقالية وإجراء الانتخابات المقررة في عام 2022وكان قد التقى مسؤولون سودانيون، بمن فيهم الجنرال عبد الفتاح البرهان، بمسؤولين أميركيين وإماراتيين في أبو ظبي لمناقشة شطبها من القائمة الأمريكية للدول التي "ترعى الإرهاب" وتسعى الحكومة الانتقالية لشطبها السودان من القائمة الأمريكية بالدول التي تدعم الإرهاب، والذي يمنعها من الحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية ويحد من الاستثمار الأجنبي المحتمل وبينما تفيد تقارير عن صفقات محتملة في القريب العاجل توفر دعما ماليا للسودان إلى جانب شطبها من القائمة السوداء، قال البرهان أن موقف الخرطوم تجاه القضية الفلسطينية وحقهم في إقامة دولة مستقلة "ما زال ثابتًا وسيظل ثابتًا"، على الرغم من السماح للطائرات التجارية الإسرائيلية بالتحليق فوق السودان.

❖ **الكويت:** أكدت الحكومة الكويتية يوم الاثنين موقفها من هذه القضية قائلة إنها لن تطبيع العلاقات مع إسرائيل حتى يتم إقامة الدولة الفلسطينية. بما يتضمن "الحل العادل والشامل" للصراع وإنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين جاء البيان بعد يومين من إعلان ترامب أنه يتوقع أن تكون الكويت الدولة العربية التالية التي تقيم علاقات مع إسرائيل وجاءت تصريحات ترامب عقب لقائه نجل أمير الكويت الأكبر الشيخ ناصر صباح الأحمد الجابر الصباح حيث تسلم الأخير جائزة نيابة عن والده البالغ من العمر 91 عاما[1].

[1] بوابة اقتصاد فلسطين، **ما هو موقف الدول العربية من تطبيع العلاقات مع إسرائيل**، مرجع سابق.

❖ **قطر:** بينما تحافظ قطر على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة كونها موطن أكبر قاعدة جوية أمريكية في المنطقة إلا أنها على خلاف كبير مع السعودية والإمارات والبحرين ومصر التي قطعت العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع قطر في 5 يونيو 2017، وفرضت حصارًا بحريًا وبريًا وجويًا، بدعوى أن الدوحة تدعم "الإرهاب" وعلاقاتها مع إيران وفي بيان، استبعد المتحدث باسم الحكومة القطرية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، قائلا إنه "لا يمكن أن يكون الحل" للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية لولوة الخاطر: "جوهر هذا الصراع يدور حول الظروف القاسية التي يعيشها الفلسطينيون" بصفتهم "شعوب بلا دولة، يعيشون تحت الاحتلال".

❖ **الجزائر:** قال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إن بلاده لن تكون أبدًا جزءًا من أي اتفاقية تطبيع العلاقات مع إسرائيل وقال في خطاب متلفز: "لقد لاحظنا نوعًا من التدافع نحو التطبيع...هذا شيء لن نشارك فيه " ولن نباركه وأضاف تبون "القضية الفلسطينية مقدسة بالنسبة لنا وهي أم كل القضايا ولن " تحل إلا بإقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف وتعكس هذه التصريحات موقف الجزائر الثابت منذ استقلالها عام 1962م[1].

**ثانيا: اهداف الأنظمة العربية من التطبيع**

تسعى الأنظمة العربية التي تسارع في خطوات التطبيع إلى تحقيق عدة أهداف تتعلق جميعها بمصالح الأنظمة لا بمصلحة الدول ولا أمنها القومي، وأهم هذه الأهداف:

**أولا:** محاولة تعبئة الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة "بوعي" في المنطقة، والتي تسعى من خلاله لإحلال " وكلاء إقليمين " يحققون مصالحها. وتدرك بعض الأنظمة العربية ان المصالح الأمريكية في المنطقة تقوم على ثلاث أسس: إسرائيل، النفط، ومكافحة الإرهاب، ولذلك فإنها تسعى للحصول عللى دور كبير ك "وكيل إقيلمي " للولايات المتحدة عبر تبني

[1] بوابة اقتصاد فلسطين، **ما هو موقف الدول العربية من تطبيع العلاقات مع إسرائيل**، مرجع سابق.

مصالحها بالتطبيع مع الاحتلال ومحاولة إدماجه بالمنطقة، وتامين أسعار رخيصة للنفط، وداعى إلى محاربة الإرهاب وتوسيع مفهومه ليشمل حركات المقاومة[1].

**ثانيا:** البحث عن شرعية خارجية في ظل سقوط أو تاكل الشرعية الشعبية، وتعزيز امال بعض الساعين للسلطة بتحقيق اهدافهم من خلال مغازلة الولايات المتحدة عبر البوابة الإسرائيلية. من ذلك رئيس الانقلاب في مصر عبد الفاتح السيسي الذي لعبت اللوبيات الصهيونية دورا في دعمه أمريكا، وولي العهد السعودي الساعي لتثبيت مستقبله كملك للبلاد، إضافة لطامحين جدد بالسلطة مثل رئيس المخابرات السودان صلاح غوش، ويمكن وضع وزير الخارجية العماني يوسف بن العلوي ضمن هذه القائمة.

**ثالثا:** الحصول على دعم أمريكي في مواجهة خصوم وأعداء إقليميين إيران، بمقابل التضحية بالقضية الفلسطينية.

**رابعا:** الاستفادة من القدرات الإسرائيلية في مجال الأمن الإلكتروني والتجسس، بهدف استخدمها ضد خصوم إقليميين أو معارضين سياسيين في الداخل والخارج.

خامسا: يبقى الهدف الأكبر هو إيجاد تحالف عربي إسرائيلي عسكري وسياسي يتم توجيهه ضد إيران تحديدا، وهو ما أطلق عليه في أكثر من مناسبة اسم "ناتو العربي إسرائيلي" ويسعى هذا الناتو الذي تحاول إدارة ترامب تشكيله إلى إقامة تحالف عسكري لتبادل المعلومات الاستخباراتية بين العرب وإسرائيل للمساعدة في مواجهة العدو المشترك ايران، ويتوقع أن التحالف سوف يحاكي البند الموجود في حلف شمال الأطلسي الخاصة بالدفاع المشترك، والذي تقضي بأن الهجوم على أي عضو من أعضاء التحالف سيعتبر هجوما على جميع أعضائه[2].

[1] محمد أمين، فراس ابو هلال، **العرب وإسرائيل مخاطر التطبيع والمطبعين**، ط1، 2019، ص 69-70.

[2] محمد أمين، فراس ابو هلال، **العرب وإسرائيل مخاطر التطبيع والمطبعين**، مرجع سابق، ص71.

**خلاصة الفصل:**

تؤسس اتفاقيات العلاقات الرسمية العربية مع إسرائيل لحقبة جديدة في الشرق الأوسط حال نجاحها، وسيؤدي ذلك إلى تغيير كبير في التوجهات السياسية للدول العربية، ويبرز تأثير هذه الاتفاقيات على التوجهات الشعبية في الدول العربية غير واضح حتى الآن في ظل الدعوات الشعبية الرافضة لها، فيما أن إسرائيل ستبذل قصارى جهدها حتى تثبت لهذه الدول وشعوبها أن هذه الاتفاقيات ستعود بالفائدة عليها من خلال تقديم بعض الخدمات خاصة الاقتصادية والأمنية وكذلك تدافع الدول العربية الموقعة على اتفاقيات إقامة علاقات رسمية مع إسرائيل بأن خطوتها لن تكون على حساب القضية الفلسطينية لكن مراقبين يعتبرون أن التقارب العربي مع إسرائيل يضعف من الموقف العربي الرسمي، الذي تبنى على مدى عقود أن القضية الفلسطينية هي القضية العربية المركزية والرئيسية.

# الخاتمة

**الخاتمة:**

يبقى ملف التطبيع العربي الصهيوني عموما، والخليجي الصهيوني على وجه الخصوص ملفا غامضا خاصة أن معظم المعلومات المتاحة هي في غالبها معلومات إعلامية في بيئة اقليمية ودولية متصارعة لذا فإن معظم المعلومات تبقى محل نظر ومن هنا يمكن القول إن مقومات التطبيع ومحددات الرفض لا تزال تتصارع في البيئة الخليجية، ففي حين تمارس المؤتمرات الخارجية دورها في تفعيل التطبيع ولأن القرارات تبقى في صانعيها، وفي ظل الحالة الإرباك التي تشهده المنطقة العربية فإن الأنظمة الخليجية الرسمية والتي تسير علاقتها مع الكيان الصهيوني وفق قاعدة "التطبيع السري" قد تتجه مع الأيام القادمة إلى " التطبيع العلني " وربما لما هو أسوء قد تذهب إلى إقامة "تحالف استراتيجي" مع الكيان الصهيوني تحت ذريعة محاربة المشروع الإيراني، والإرهاب في الشرق الاوسط، أما شعب العربي الخليجي فلا يمكن التعويل علية كثيرا فمنهم " التابع " لنظام حكمه ومنهم المقموع ومنهم المغيب عن قضايا امته وهناك من يريد أن يعيش برفاهية دون سؤاله عن كيف ؟ وبالتالي لم تبقى على فئة قليلة صوتها في الغالب غير مؤثر.

وبالنظر الى المعطيات السابقة، وباستخدام المنهج الوصفي في التحليل النهائي يمكن القول إن الموقف خلال السنوات الماضية العربي شهد تحولا جذريا مع الزمن حيال تطبيع العلاقات مع اسرائيل، وتدريجيا أصبح العرب في حالة تطبيع شبه جماعي مع اسرائيل والمقاطعة لم تعد واردة، لا بل إن الدول التي لا زالت تقاطع اسرائيل اليوم هي المعزولة عربيا بعد أن تعرضت مصر لعزلة عربية في أوآخر السبعينيات بسبب أنها أقامت علاقات مباشرة مع اسرائيل.

ويمكن في هذا الاطار تسليط الضوء على النتائج التالية:

**أولا:** تميزت السنوات العشرة الأخيرة 2010 حتى 2019 بموجة تطبيع خليجي غير مسبوق مع اسرائيل، وهو ما شكل مرحلة جديدة واضافية في عملية الاختراق الإسرائيلي لمنظومة

الأمن القومي العربي، إذ بوصول اسرائيل الى دول الخليج، سياسيا واقتصاديا لم يعد في العالم العربي أي هدف لم يصل اليه الإسرائيليون، كما أنه بهذا المستوى من التطبيع الخليجي والعربي فان اسرائيل تكون قد أخذت ما تريده من { مبادرة السالم العربية} دون أن تقدم شيئا للجانب العربي مما يريده.

**ثانيا:** ثمة تطبيع عربي متصاعد في مختلف أنحاء العالم العربي وليس في منطقة الخليج وحدها، إذ بات واضحا بأن الحكومات العربية تتهاون في عملية المقاطعة ولا تعاقب من يزور اسرائيل أو يقيم علاقات على أي مستوى من المستويات، ولذلك فان كثير من المطبعين العرب زاروا اسرائيل بشكل علني ولم يتعرضوا لأية مساءلة أو ملاحقة عند عودتهم الى بلادهم، وذلك على الرغم من وجود قانون عربي واضح وملزم صادر عن جامعة الدول العربية في هذا الصدد ولكنه أصبح في حكم المنعدم حاليا.

**ثالثا:** مقاومو التطبيع على امتداد الوطن العربي الكبير يعانون من أزمة تعريف له، إذ متى تكون زيارة المسجد الأقصى تطبيعا ومتى تكون دعما لصمود الشعب الفلسطيني؟ ومتى يكون استضافة متحدث اسرائيلي على شاشة تلفزيون عربي تطبيعا ومتى لا يكون؟ هذه أسئلة لا زالت بحاجة الاجابات واضحة ومحددة.

رابعا: على المستوى الاقتصادي حققت اسرائيل الكثير من المكاسب من جراء التطبيع مع الدول العربية وخاصة الخليج وفي الوقت ذاته تسببت بأزمة لاقتصادات عربية مثل الأردن الذي لا يزال مرتبطا مع اسرائيل بمعاهدة سلام لكنه لم يعد يستفيد منها على المستوى الاقتصادي بسبب أن الأسواق العربية أصبحت مفتوحة ومستباحة أمام البضائع الإسرائيلية.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المراجع

**الكتب:**

1- محمد أمين، فراس ابو هلال ، **العرب وإسرائيل مخاطر التطبيع والمطبعين**،طبعة الأولى 2019

2- محسن عوض ،ممدوح سالم،احمد عبيد،**مقاومة التطبيع ثلاثون عاما من المواجهة** طبعة1 ،بيروت مركز دراسات الوحدة العربية2007

3- الشبلي ،سهيلا سليمان ،**المشروع الصهيوني وبدايات الوعي العربي لمخاطره** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 2016

4- جيمس دورتي روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ط1 بيروت المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،1985

5-بيريس شيمون، **يوم قريب ويوم بعيد في مجموعة مؤلفين من الفكر الصهيوني المعاصر** ،بيروت مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ط1

6- عادل حسين ،**التطبيع المخطط الصهيوني للهمينة الاقتصادية** ،القاهرة، مكتبة مدبولي 1985

7-إسماعيل فهمي، "**التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط**"، طبعة 2006، دار الشروق

8- زايد عبيد الله مصباح، **السايسة الدولية بين النظرية والممارسة** ، ليبيا ،دار الرواء 2002

9- غسان حمدان، **التطبيع استراتيجية الاختراف الصهيوني** ، بيروت دار الامان، طبعة الأولى 1409ه-1989م

10- سمير خيري،**الأمن القومي العربي**، بغداد: دار القادسية للطباعة، 1983

11- أ.محمد أبو سعدة **التطبيع العربي الصهيوني في اسيا دول الخليج أنموذجا**، اسطنبول 16سبتمبر 2017.

**المذكرات والرسائل الجامعية:**

1- سعيد يقين، **التطبيع بين المفهوم والممارسة** ، رسالة ماجستير دراسات العليا ،جامعة بيرزت، فلسطين. 12_2_2002

2- إبراهيم عرفات **قضايا الأمن في آسيا** القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الأسيوية،2004

3- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**،القاهرة: جامعة القاهرة، كلية االقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية 1989

4- مريم سلطان لوتاه،**معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة** أطروحة دكتوراه ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،القاهرة جامعة القاهرة 1991

5- عيسى، صلاح، **صك المؤامرة: وعد بلفور**، القاهرة،طبعة100، الأهرام العربي،بيروت 1991

**المجلات العلمية والدوريات والجرائد:**

1- وصال **التطبيع العربي الإسرائيلي وآثاره على مستقبل القضية الفلسطينية**، مركز دراسات الشرق الأوسط في كانون الثاني/ يناير 2009

2- عماد الدين العشماوي ، **استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع دول العربية كيف نفهمها ونقاومها ؟** مجلة مداد الادب العدد 2019-2018

3- أمير الطويل مجلة شؤون فلسطينية، **مابعد اتفاقيات التطبيع العربي** ،العدد 281، مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية القدس- فلسطن

4- الوزارة الخارجية المصرية،**معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع** ،القاهرة 1979

5- محمد إبراهيم كامل، "**السلام الضائع في كامب ديفيد**"، طبعة 1987،، جريدة الأهالي

6- محمد صالح سالم، **العراق ماذا جرى... واحتمالات المستقبل** ' القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،2003

7- حسن أبو طالب **نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية واحياء النظام العربي** ، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 9119

8- علي الدين هلال،محررا،**العرب والعالم مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي** بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية 1988

9- زبيغنو بريجسنسكي،**الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر ايبوبي، بيروت: دار الكتاب العربي 2004

10-عبدالرحمن نحاس،**التطبيع مع إسرائيل.. ما هي أشكاله وأهدافه**، الأيام السورية. 4نوفمبر، 2020

11- عادل راجحي **التطبيع أبصبح العدو اللدود صديقا حميما**

12- ناصر بن حمد الفهد **التبيين لمخاطر التطبيع على المسلمين**' ١٤٢٣

13- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، **التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي الى اين** ؟ تركيا اسطنبول

14- د.احمد فايق دلول ،**التطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي** المحاضرة_السادسة

15- روبرت ماكنمار **جوهر الأمن**، ترجمة، يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 1970

16-هيئة الأبحاث والترجمة بدار الراتب الجامعية، **القاموس العربي الوسيط**، (بيروت دار الراتب الجامعية، 1997

17- حسن نافعة، مترجما، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986

18- ناصر بن حمد الفهد **التبيين لمخاطر التطبيع على المسلمين**١٤٢٣

19- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،**التطبيع العربي مع إسرائيل مظاهره ودوافعه**،1 حزيران/ يونيو

20- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، **التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي الى اين** ؟ تركيا اسطنبول

21- **معجم عبد النو المفصل ( فرنسي – عربي )**، (بيروت: دار العلم للملايين 1995)

22-منير بعلبكي،**المورد (قاموس انجلزي – عربي )**، (بيروت: دار العلم للملايين 1985)

23-لويس معروف،**المجند في اللغة والأدب والعلوم**،(بيروت: المطبعة الكاثوليكية 1985)

24- هيئة الأبحاث والترجمة بدار الراتب الجامعية، **القاموس العربي الوسيط**، (بيروت دار الراتب الجامعية، 1997)

**المواقع اللإكترونية:**

1- بوابة اقتصاد فلسطين **ما هو موقف الدول العربية من تطبيع العلاقات مع إسرائيل** أيلول 2020،الرابط:

-ما هو موقف الدول العربية من تطبيع العلاقات مع إسرائيل؟(palestineeconomy.ps)

2--د.محمد أبوسمرة، **مخاطر اتفاقيات التطبيع مع العدو الصهيوني على القضية الفلسطينية**، ل أمد للاعلام 2007 – 2021 موقع:

مخاطر اتفاقيات التطبيع مع العدو الصهيوني على القضية الفلسطينية – أمد للإعلام (amad.ps)

3- موقع الجزيرة، **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية**..أهم البنود 3/10/2004

معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.. أهم البنود | إسرائيل | الجزيرة نت(aljazeera.net)

4- موسوعة ويكيبيديا، **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية** 23مايو 2021

معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية – ويكيبيديا(wikipedia.org)

5- محسن محمد صالح **التطبيع الإسرائيلي- الخليجي الركض وراء السراب**،على الرابط التالي: مقال: التطبيع الإسرائيلي – الخليجي: الركض وراء السراب... أ. د. محسن صالح – مركز الزيتونة للدراسات(alzaytouna.net)

6-د.حبيب إلياس ، **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، على موقع جريدة دنيا مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية بقلم الدكتور حبيب الياس | دنيا الرأي (alwatanvoice.com)

7- هيئة الأبحاث والترجمة بدار الراتب الجامعية، **القاموس العربي الوسيط**، (بيروت دار الراتب الجامعية، 1997

8-- تقرير**آفاق التطبيع من وجهة نظر صهيونية**، على بوابة الهدف الإخبارية،الرابط تالي تحديث استراتيجي صهيوني: الفرصة التاريخية في العلاقات الصهيونية العربية – بوابة الهدف الإخبارية(hadfnews.ps)

**المراجع باللغة الإنجليزية:**

1. Maria Pritchard"**Camp David Accords**"www.prezi.com Retrieved 7-4-2018 (3-6-2014)
2. Barry buzan، peuple، states، and fear: **the national security problem in international relations**، Brighton harvester wheatsheaf، 1990
3. **International emcyclopedia of the social sciences**، David sills، editor، New York: Mac millan، 1968

4. John spanie،**games nation play6 thed**، washington DC CQ Press: 1987

5. Barry buzan، **isinternational security possible**، Paper presented at: new thinking about strategy andinternational 1991

6. ” **Neighbours Arab its with Trade s’Israel Assessing** “TonyBlairInstitute for Global Change0/6/14 on accessed 2018/8/14، Assessing Israel’s Trade With Its Arab Neighbours | Institute for Global Change

# الفهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| **كلمة شكر** | |
| **اهداء** | |
| **مقدمة** | **1** |
| **الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيميللتطبيع والأمن** | |
| **تمهيد** | **7** |
| **المبحث الأول: مفهوم التطبيع** | **7** |
| المطلب الأول: تعريف التطبيع | **8** |
| المطلب الثاني: مظاهر وأثار التطبيع | **9** |
| المطلب الثالث: أشكال وأهداف التطبيع | **20** |
| **المبحث الثاني: مفهوم الأمن** | **22** |
| المطلب الأول: تعريف الأمن | **22** |
| المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي | **25** |
| المطلب الثالث: مستويات الأمن | **29** |
| **خلاصة الفصل** | **33** |
| **الفصل الثاني: التطور التاريخي للتطبيع في إطار الصراع العربي الإسرائيلي** | |
| **تمهيد** | **35** |
| **المبحث الأول: التاريخ التطبيع العربي الإسرائيلي** | **35** |
| المطلب الأول: مراحل تطبيع العربي الإسرائيلي | **35** |
| المطلب الثاني: التطبيع من السرية الى العلنية | **38** |
| المطلب الثالث: اسباب التطبيع الخليجي مع اسرائيل | **42** |
| **المبحث الثاني: مستقبل التطبيع العربي الإسرائيلي** | **44** |
| المطلب الأول: العلاقات الإسرائيلية المصرية | **44** |
| المطلب الثاني: العلاقات الإسرائيلية الأردنية | **47** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: العلاقات الإسرائيلية المغربية | 49 |
| خلاصة الفصل | 57 |
| **الفصل الثالث: أثر اتفاقيات التطبيع على الأمن العربي المشترك** | |
| **تمهيد** | 59 |
| **المبحث الأول: النماذج اتفاقيات التطبيع** | 59 |
| المطلب الأول: اتفاقية كامب ديفيد و وادي عربة | 59 |
| المطلب الثاني: اتفاقية الإبراهيم واتفاق مع المغرب | 72 |
| **المبحث الثاني: تأثيرها على العلاقات العربية العربية** | 75 |
| المطلب الأول: تأثيرها على الأمن العربي وعلى القضية الفلسطينية | 76 |
| المطلب الثاني: مخاطر تطبيع على القضية فلسطينية | 81 |
| المطلب الثالث: مواقف واهداف دول العربية اتجاه التطبيع | 87 |
| **خلاصة الفصل** | 93 |
| **الخاتمة** | 95 |
| **قائمة المصادر والمراجع** | |
| **الفهرس المحتويات** | |